

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٢٧

الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

أود أن أعرب عن تضامن بلدي، ليختنشتاين، مع جميع شعوب العالم التي هبت، في الأشهر الأخيرة، من أجل نيل حريتها من القمع والطغيان. ونعرب عن إعجابنا بشجاعة أولئك النساء والرجال كافة، الشباب والكبار، الذين وقفوا وقفة صامدة من أجل حقوقهم، مع تعريض أنفسهم لمخاطر شخصية في أغلب الأحيان. ولا بد لنا، نحن الأمم المتحدة، من أن نعزدهم. وأود أيضا أن أرحب بجنوب السودان، الدولة العضو الـ ١٩٣ في هذه المنظمة. لقد برهنت الأمم المتحدة مرة أخرى على قدرتها على تسوية صراعات معقدة وعنيفة بالطرق السلمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علام - مي (تشاد).

التطورات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ربما تكمن جذورها إلى حد كبير في الافتقار إلى قنوات الاتصال بين الحكومات وشعوبها. ولئن كانت التغيرات السريعة التي نشهدها داخلية بطبيعتها، فإنها تكتسي بعدا دوليا. وإن الأحداث التي تعاقبت منذ شهر شباط/فبراير وضعت هذه

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد طومسن (فيجي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية والعدل والشؤون الثقافية في ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية):

إنه لمن دواعي الشرف العظيم لي أن أحاطب الجمعية مرة أخرى، وبخاصة أثناء هذه المناقشة العامة التي افتتحتها لأول مرة في التاريخ امرأة. إنه لمصدر إلهام عظيم! لقد برهنت هذه المناقشة بالفعل على أن الجمعية العامة يمكنها أن تضطلع حقا بدور محوري في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، لا سيما في هذا الوقت الحافل بالتغيرات والاضطرابات.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



نسمح بتكرارها!“ وهو الوعد الذي قطعناه في أعقاب رواندا وسريبرينيتسه؟ مرة أخرى، جاء رد المجتمع الدولي على الجرائم المرتكبة في ليبيا بمثابة بريق أمل. وإن قيام مجلس الأمن بالإجماع بإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية كان قراراً تاريخياً. واستجابت المحكمة الجنائية الدولية بصورة ملائمة باتخاذ إجراءات سريعة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المحكمة في إجراء تحقيقات أولية بشأن كوت ديفوار. ويبيّن الدور المركزي الذي تضطلع به المحكمة في تلك الحالات وفي حالات عديدة أخرى النقلة النموذجية التي أحدثتها نظام روما الأساسي.

إن المبدأ الأساسي لهذا التحول بات الآن مترسخاً في نسيج القانون الدولي: يجب أن تكون هناك مساءلة إزاء الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولكن المساءلة لم تحصل بعد في كل مكان مطلوبة فيه. والادعاءات الخطيرة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبت في سري لانكا وفي سوريا، على سبيل المثال، لم تجد بعد آلية مناسبة وشفافة لتحقيق العدالة. مرة أخرى، إن المسؤولية الرئيسية عن كفالة وضع حد للإفلات من العقاب تقع على عاتق الدول المعنية. والآليات الدولية، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية، لا يمكنها أن تصبح نشطة، بل ويجب ألا تنشط سوى عندما تقصّر الدول في الوفاء بمسؤولياتها.

ثالثاً، ما مدى فعاليتنا في استخدام الوساطة كأداة للتسوية السلمية للتراعات؟ هذا الموضوع الذي اختير بحق بوصفه الموضوع المحوري للرئاسة، يكمن في صميم ولاية المنظمة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تحويل الوقاية من فكرة مجردة إلى مبدأ رئيسي عام. ومن المفارقات أن مجرد نسبة ضئيلة من موارد الأمانة العامة مكرسة للوساطة، بينما نفق ٧ بلايين دولار سنوياً على حفظ السلام.

المنظمة ذاتها على المحك، ويمكن توقع ظهور المزيد من التحديات.

في السنوات الأخيرة صممنا ما يلزم من الأدوات ووضعنا المفاهيم وشحنناها لتمكيننا من حسم الصراعات أو منع نشوبها. والسؤال الآن هو: كيف استعملناها وكيف طبقناها أثناء هذه الأزمنة المتغيرة؟

أولاً، كيف وفينا بالتزامنا بحماية المدنيين؟ لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تطوير مفهوم المسؤولية عن الحماية. وهذا المفهوم يركز على ثلاث دعائم: في المقام الأول، المسؤولية الأولية للدولة المعنية، ثم، الدعامة الثانية، التي تتحمل الدول الأخرى، وفقاً لها، مسؤولية عن المساعدة في حماية المدنيين. ولكن، في حالتين ظهرتا مؤخرًا، تعين على المجتمع الدولي أن يتصرف وفقاً للدعامة الثالثة والأخيرة. وإننا نشي على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات سريعة لحماية المدنيين في ليبيا وفي كوت ديفوار. ففي كلتا الحالتين أذن المجلس باستخدام القوة كخيار أخير، ولكن أيضاً بدون تأخير لا مبرر له.

الإجراءات المتخذة انتقدها البعض بحجة أنها استهدفت تغيير النظام. ولكننا يجب ألا ننسى أن النظم المعنية كانت لها خيارات. وأما هي التي اختارت مهاجمة المدنيين. وهي التي أجبرت المجتمع الدولي على التصرف. وفي الوقت ذاته، فإننا نتعاطف مع الذين تكوّن لديهم الانطباع باللجوء إلى تطبيق انتقائي للمسؤولية عن الحماية. ومثلما بيّن الجمود بشأن سوريا في مجلس الأمن، ما زال اللجوء إلى المناورات السياسية مستمراً، وفي بعض الأحيان للحط من شأن المبادئ. ولكننا نحتاج، في الرد على ذلك، إلى إجراءات أكثر تقوم على المبادئ أكثر مما نحتاج إلى مناورات سياسية.

ثانياً، هل ارتقينا إلى مستوى وعدنا بكفالة المحاسبة على أشنع الجرائم؟ هل ارتقينا إلى مستوى الوعد بأننا ”لن

العربي. ولكن بينما تتحول بعض البلدان إلى عصر جديد، ثمة خطر من أن تُهمل المرأة مرة أخرى.

إن الأمم المتحدة تشارك غالباً في العمليات الانتقالية. ويجب أن تكفل دوراً قوياً للمرأة وتأخذ بالمنظور الجنساني. والأهم من ذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة قدوة وأن تعين عدداً أكبر من النساء كقادة في الوساطة والعمليات الانتقالية الأخرى. لذلك، وقّعتُ في وقت سابق من اليوم ببالغ السرور على البيان المشترك بشأن النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة.

وفيما يتعلق بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، نعقد آمالاً كبيرة على آلية الرصد والإبلاغ الجديدة. وسوف تساعد أفرقة الخبراء على تعزيز آليات المساءلة على الصعيد المحلي. بيد أن القسطنطينية من المسؤولية يقع على عاتق حفظة السلام على الأرض. إنهم مكلفون بتعريض حياتهم للخطر من أجل حماية المدنيين. وعليهم تنفيذ هذه المهمة بفعالية أكبر عندما تواجههم حالات من العنف الجنسي. بيد أن الأهم من ذلك أننا يجب القضاء مرة وإلى الأبد على جميع الاعتداءات الجنسية التي يرتكبها حفظة السلام أنفسهم. ولا يكفي مجرد إعادة الجنود ذوي الخوذ الزرق الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم إلى أوطانهم. فعدم التسامح مطلقاً إزاء الاعتداء الجنسي يجب أن يصبح حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

خامساً، هل فعلنا ما يكفي للتصدي للأسباب الجذرية للاضطرابات في العديد من البلدان، بما في ذلك الفقر، والبطالة، والفساد، وغياب الحرية وحقوق الإنسان؟ فهذه الأسباب الجذرية والمعارضة الشعبية القوية ضدها تذكرنا بحقيقة بسيطة: إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي العديد من الحالات، يمكن للمساعي الحميدة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المحايدة والموثوق بها، مثل مبعوثي الأمين العام، أن تؤثر تأثيراً حقيقياً على أرض الواقع. وتشمل هذه الإجراءات بذل جهود مكثفة جداً، كثيراً ما تكون جهوداً بطولية، تستحق الكثير من دعمنا القوي كدول أعضاء. وجهود الوساطة تتأثر على نحو متزايد بآليات المساءلة. وقد اعترفت الجمعية العامة نفسها بهذه الحقيقة في أول قرار لها يتعلق بتعزيز الوساطة (القرار ٦٥/٢٨٣)، حيث شدت على أن "العدالة لبنة أساسية لتحقيق سلام مستدام".

وفي هذا العصر الجديد من المساءلة، لا يمكن للوسطاء أبداً أن يمنحوا العفو عن الملاحقة الجنائية أو يسحبوا أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وهذا ليس مجرد مبدأ، وإنما مسألة قانون. فالمحكمة الجنائية الدولية لن تكون ملزمة على الإطلاق بهذه الوعود. وفي بعض الأحيان، قد تتنافس حتميات السلم والعدالة بعضها مع بعض مؤقتاً وتجعل مهمة الوسيط أكثر صعوبة. بيد أنها لا تتوافق في المدى البعيد فحسب، وإنما يعزز بعضها بعضاً. هذه هي الرسالة التي تُبعث إلى العالم لدى كل تصديق على نظام روما الأساسي. ونحن سعداء بشكل خاص لملاحظة أن هذه الرسالة قد تم إرسالها ١١٨ مرة حتى الآن، وفي الآونة الأخيرة من الفلبين وملديف.

رابعاً، هل فعلنا ما يكفي لإشراك النساء في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها، وجعلهن عوامل للتغيير، بدلاً من متفرجات؟ هل فعلنا ما يكفي لحمايةهن أثناء الصراع، خاصة من العنف الجنسي؟ لقد أرسلنا إشارات قوية بصورة جماعية في هذا الصدد. وتؤيد ليختنشتاين خاصة عمل مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالتركيز الجديد على دور المرأة من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فالمرأة قوة دفع في الربيع

ومساهماتها الممكنة حتى نفلح في التصدي للتحديات التي
تعرض طريقنا كأسرة من دول وشعوب وأمم.

تطرقنا قبل سنة باستفاضة، أثناء مناقشاتنا في الدورة
الخامسة والستين للجمعية العامة، إلى الأزمة الدولية الخطيرة
المتعددة الأوجه التي كانت البشرية تعاني منها. وفي ذلك
الوقت وصفناها بأنها أزمة ستجلب لا محالة نهاية العالم.
والآن، بعد عام، أكد تطور الأحداث العالمية أعمق مخاوفنا
من أن حضارتنا قد وصلت إلى مرحلة حرجة، وأن السلام
بين الدول والشعوب يتعرض لخطر جسيم.

أما التوقعات بأن الحالة الاقتصادية والمالية الدولية
ستتحسن فقد تبددت أمام حقائق الواقع الطاغية لأزمة
عالمية؛ الأزمة التي ما زالت آثارها الشديدة للغاية تعصف
بحياة شعوبنا. إن النظام المالي الدولي، الذي يسيطر عليه
المضاربون، تمأوى مرة أخرى إلى الحضيض بشكل حاد. وإن
التدابير المتخذة لم تترك سوى آثار وقتية زائلة نتيجة جشع
الصيافة الذي لا يعرف الحدود. وقد بدأنا نشهد آثار
مشكلة الديون الداخلية للولايات المتحدة، التي تسببت في
خسائر هائلة في معظم أسواق العملات.

وفي الوقت الحاضر، مثلما فعلنا في الماضي، نؤكد
أننا نرفض لهجة الحرب بين الشعوب ونرفض الحرب كوسيلة
لحسم المنازعات بين الدول. وفي ظل الأحداث الجارية في
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الشقيقة، نكرر
إعلاننا القائم على المبادئ ونعرب عن تضامننا مع الشعب
الليبي الشقيق.

إن التضليل السافر المخزي واستغلال قرار مجلس
الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا - الحرب غير القانونية
التي يشنها أعضاء الناتو - يشكل أحدث مثال على حالة
المرض النفسي لدى دول معينة تسعى إلى إخضاع شعوب
العالم مهما كانت التكاليف. وهو أيضا أحدث مثال على

إن تحت تصرف المجتمع الدولي العديد من الأدوات
لمساعدة البلدان على إصلاح نظم الحكم لديها. ونؤيد بشدة
أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد
وتقديم اسهامات مالية لهذا الغرض. وليس هناك نقص في
برامج المساعدة وبناء القدرات. إن المطلوب قدر أكبر من
الإرادة السياسية لاستعمالها في الواقع. غير أن مهمة الأمم
المتحدة تتمثل في تحسين طريقة تنفيذ وتنسيق برامج المساعدة
على تطبيق سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نرحب بدور
أقوى للفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون،
ونأمل في إمكان إحراز تقدم العام المقبل في الاجتماع الرفيع
المستوى المعني بسيادة القانون.

ولقد أظهرت لنا الأحداث التي وقعت في الشهر
الأخيرة، مرة أخرى، مدى عدم القدرة على مقاومة الدعوة
إلى الحرية. وأظهرت لنا، مرة أخرى، مدى عدم القدرة على
الاستغناء عن هذه المنظمة عندما يتعلق الأمر بمساعدة
الشعوب التي تتطلع إلى هذه الحرية من خلال الديمقراطية.
وعلى الرغم من جميع الانتقادات، أنا على اقتناع بأن الأمم
المتحدة أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر فعالية في الوفاء
بولايتها. وإذا عملنا معاً في هذا البيت، فلسوف نحقق نتائج
على نحو أكثر كفاءة من تحقيقها بإجراءات فردية. إن
الفرص الكبيرة ماثلة أمامنا - فلنقبل التحدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة
لمعالي السيد صموئيل سانتوس لوبيز، وزير خارجية نيكاراغوا.

**السيد سانتوس لوبيز (نيكاراغوا) (تكلم
بالإسبانية):** أود أن أنقل إلى الجمعية العامة، في هذه المناقشة
العامة للدورة السادسة والستين، تحيات التضامن المسيحية
الاشتراكية من شعب نيكاراغوا ومن الرفيق الرئيس القائد
دانيال أورتيغا سآفدرا. إننا نثق بأن أعمالنا ستساهم في تعزيز
منظمتنا من خلال التركيز الملائم على مقاصدها ومبادئها

وأمام الجمعية العامة هذه تصادق نيكاراغوا على اعترافها بالدولة الفلسطينية ضمن حدودها في عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وننادي، هنا الآن، بإعلان فلسطين الدولة العضو الـ ١٩٤ في الأمم المتحدة. إن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة لن يؤدي إلا إلى النهوض بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب أن يترجم هذا الاعتراف في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى، إلى حقيقة واقعة. ومن الواضح أن حق فلسطين مرتبط بوجود دولة إسرائيل، الدولة التي نعترف بها من الناحيتين القضائية والسياسية. فلتعش الدولتان كلتاهما، حتى يتسنى للشعبين أن يعيشا في سلام ويعملا من أجل رفاههما وتنميتها: وذلك هو النداء الكوبي.

القرارات التي دأبت جمعيتنا العامة منذ أكثر من عقدين على اتخاذها طالبت بوضع حد للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ويجب تنفيذها بصورة تامة. وبعبارة التوقعات، تؤكد الحقائق أنه لم يتغير أي شيء. فالجزءات ضد كوبا لم تتغير قط ويجري تنفيذها بقوة. إن ذلك الحصار الإجرامي ينتهك القانون الدولي؛ ويتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ ويشكل جريمة بحق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن. إنه، بجوهره وأهدافه، عمل عدواني أحادي الجانب وتهديد دائم لاستقرار البلد.

ورغم الحصار الإجرامي هذا تواصل كوبا يوميا تعزيز تضامنها وعلاقتها الأخوية مع شعوب العالم كافة. ويقدم الكوبيون العاملون في الميدان الطبي والأساتذة الكوبيون البرهان بأعداد أكبر من أي وقت مضى على تضامن بلدهم. ونكرر أيضا النداء من أجل إنهاء الظلم بحق الأبطال الكوبيين الخمسة المسجونين ظلما، والذين أكملوا يوم ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي ١٣ سنة في السجن، لا لجرم سوى أنهم حذروا شعوبهم من أنشطة المنظمات الإرهابية ضد كوبا.

شن هجمات على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة في خرق لميثاق الأمم المتحدة.

إن نيكاراغوا تعرب عن رفضها القاطع لاستخدام ما يطلق عليه زورا "المسؤولية عن الحماية" من أجل التدخل في شؤون بلداننا وقصف المدنيين وتغيير حكومات حرة ذات سيادة. إننا لا نسمح بفرض هذا النموذج الجديد من الإمبريالية العدوانية، ولا بالعدوان المتواصل على شعوبنا. إن التدخل بكل أشكاله لن يحسم الأزمات؛ فالأزمات السياسية بين السكان لن يحسمها إلا الحوار والمفاوضات بين الإخوة والأخوات.

سياسة الكيل بمكيالين المرفوضة أصبحت وسيلة ثابتة بأيدي تلك الدول، التي تطمح بوضوح إلى الهيمنة. أين هي البلدان التي يُزعم أنها تدافع عن الشعوب المقهورة، والبلدان التي نصبت من نفسها رسل حماية المدنيين، عندما تبذل محاولة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقه في العيش في سلام، وحقه في دولة ذات سيادة ومتمتع بالاعتراف التام بما كدولة عضو في الأمم المتحدة؟ هذه بوضوح حالة من ازدواجية المعايير الأخلاقية والكيل بمكيالين. فبعد ستة عقود من النضال يُنكر على الشعب الفلسطيني الآن حقه في أن تكون له دولة، في حين أن الجمعية العامة هذه ذاتها، قبل ١٠ أيام فحسب، وبتسرع لم يسبق له مثيل، وبما أجدني مضطرا إلى وصفه بقدر من التناقض والمفارقة، قد اعترفت بمجلس انتقالي لم يشكل حكومة بعد.

إننا نرفض منطق إنكار وجود دولة فلسطينية بالذات. فمنذ لحظة انتصار ثورتنا في عام ١٩٧٩ - الثورة الساندينية - ظلت نيكاراغوا شاهدا فخورا على النضال النبيل للشعب الفلسطيني والتنازلات الكبيرة التي قدمها من أجل تحقيق السلام.

نعرف جميعاً أننا كنا قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من تأسيس المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ للصندوق الأخضر، ودعوته إلى حشد التمويل من أجل البلدان النامية، لا يزال هذا الاتفاق بعيداً عن معالجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة وأمن الأرض أو المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، التي تعتمد توجيه ضربة قاضية لبروتوكول كيوتو وذلك لمواصلة انبعاثاتها غير المنضبطة من الغازات الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

ستوجه إلينا الدعوة في ريو وديربان لتجديد إرادتنا السياسية واعتماد التزامات حقيقية، ومحددة استناداً إلى التقدم والالتزامات السابقة. تعد المسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة لكوننا والبشر. يجب ألا تضعي التنمية بالحياة. نتذكر أن الإعلان العالمي بشأن الرفاه المشتركة لأمن الأرض والبشرية هو دليل أساسي لمناقشاتنا والإجراءات التي نتخذها.

وإذ ننظر في قضايا أخرى، تحيي نيكاراغوا دعوة المجتمع الدولي تايوان إلى المشاركة في اجتماعات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة المباشرة برفاه ٢٣ مليون تايواني. ونحث المحافل الدولية الأخرى على اتخاذ مواقف مماثلة. وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من الأزمة الغذائية الخطيرة القائمة، لا سيما في البلدان الفقيرة. نعرف أن هذه الأزمة تعود أيضاً إلى أسباب هيكلية في النموذج الإنمائي الرأسمالي الحالي - وهو النموذج الذي يشبث الإنتاج الداخلي ويعرقل نقل التكنولوجيا إلى القطاع الزراعي في البلدان الفقيرة، نموذج يفتقر إلى إتاحة الائتمانات أو التدريب التقني للمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى صعوبات في الإنتاج.

وبعكس ما يبدو متوقفاً، لم تصل عملية إنهاء الاستعمار إلى نهايتها بعد، فما زالت شعوب بكاملها محرومة من حقها في الاستقلال وتقرير المصير. وإننا نجد تضامناً مع شعبي بورتوريكو والصحراء الغربية ومع جبهة بوليساريو في نضالها، ومع الأرجنتين فيما يتصل باحتلال جزر مالفيناس.

الملاحظات المدلى بها في الجمعية في عام ٢٠١٠ فيما يتصل بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين المخلوقات البشرية وأمن الأرض ما زالت محتفظة بوجاهتها؛ بل إنها دفعت بنا إلى استخلاص أن الضغوط على الكوكب، بدلاً من أن تتضاءل، قد ازدادت، وأن التهديدات قد تصاعدت وأن المخاطر، الحقيقية والمحتملة، قد تضاعفت.

من بينها كارثة فوكوشيما في اليابان، التي كان لها الفضل في إبراز المخاطر العالمية للإشعاع التي تقشعر لها الأبدان. وقد تم وصف الأزمة اليابانية بأنها حرب نووية بدون حرب. يعتبر علماء معروفون تداعياتها في الحاضر والمستقبل، والتي لم تتكشف بعد بالكامل، أكثر خطورة من تلك الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل.

وإذ نعرب عن تضامنا مع حكومة اليابان وشعبها البطولي - وضحايا الزلزال الذي ضرب بلدهم فدمرها وسواها بالأرض والذين تضرروا من حادث فوكوشيما - ندعو بشدة الدول التي تمتلك منشآت مفاعلات نووية لاتخاذ جميع التدابير لتجنب وقوع حوادث مماثلة تعرض صحة الشعوب للخطر وتضر بالبيئة.

سيوفر مؤتمر تغير المناخ في ديربان المقبل ومؤتمر ريو ٢٠+ المعني بالتنمية المستدامة فرص متجددة - والتي يجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بتبديدها - لإحداث قطيعة مع المنطق المدمر وإعادة توجيه الإنسانية نحو التنمية التي تنسجم مع أمن الأرض وتحترم حياة ٧ بلايين إنسان يسكنون كوكب الأرض الآن.

يمكن أن نضع حدا لهذا الانتشار إذا ما قررنا ذلك. ليس صحيحا أن قطاع الأسلحة له أهمية حيوية في الاقتصاد العالمي. في الواقع، رغم ما يريد منتجو الأسلحة الصغيرة والخفيفة لنا أن نعتقد فيه، تمثل تجارتهم، والتجارة في الذخائر ومكونات الأسلحة أقل من ٠,٠١ في المائة من المعاملات الصناعية في العالم.

نعتقد اعتقادا راسخا بأنه بسبب استمرار شبه الجزيرة الكورية كנקطة محورية في التوترات الدولية، يجب أن يكون التوصل لأي حل من خلال النوايا الحسنة والحوار الصادق بين الطرفين من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار.

أصبحت العوامل التي شكلت تهديدات جديدة على الأمن آفة صريحة لمعظم بلداننا. يشكل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتهريب المهاجرين، من بين أمور أخرى، تحديات أخلاقية، وسياسية واقتصادية لأمريكا الوسطى، التي تصمها اليوم بعض التقارير الدولية باعتبارها واحدة من المناطق الأكثر عنفا على الأرض. أن الوصم متعمد ويحمل عواقب وخيمة على بلداننا. أنه يحولنا إلى أطراف فاعلة للمشكلة بدلا من كوننا ضحايا وهو ما نحن عليه حقا، ضحايا التجارة المربحة التي تشكل تلك التهديدات الجديدة. تستخدم من خلال شبكات عبر وطنية أراضينا كجسر من الجنوب إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب، في رقصة لأصحاب الملايين حيث يتم اغتيال آلاف الأشخاص على طول الطرق غير المشروعة والحدود التي يسهل اختراقها.

عرض المؤتمر الدولي لتقديم الدعم للاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى، الذي عقد في غواتيمالا في حزيران/يونيه الماضي، خطوة الوضع القائم لا في منطقتنا وحدها، بل في جميع بلدان العالم. لذلك فإن مبدأ تقاسم المسؤولية المتباينة، لكن المتناسبة، لا بد من أن يوجه التزاماتنا

لقد أصبح تغير المناخ عاملا إضافيا رئيسيا في تفاقم الأزمة الغذائية. وقد تسبب الاتجاه نحو ارتفاع أسعار النفط على الصعيد الدولي في اضطراب بعض الدول التي تتمتع بقاعدة زراعية إلى إنتاج الوقود الحيوي. لقد غيرت هذه الظاهرة بشكل كبير من عرض وطلب المواد الغذائية وعززت الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار.

من منظور أخلاقي، فضلا عن المنظور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا بد من اتخاذ إجراءات متضافرة فورية لتجنب الزيادة المستمرة في عدد الجياع ووضع سياسات مستدامة لضمان الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

نحدد التزامنا بقضية نزع السلاح العام والكامل. لا بد أن ننشر السلام على الأرض، ونوفر الفرصة لسبعة بلايين، وأمنا الأرض، للنجاة من التزعات المدمرة التي يروج لها النموذج الاقتصادي المهيمن، حتى تتطور البشرية في بيئة مواتية تظهر من خلالها قدراتنا الهائلة الروحية والمادية. ولا سبيل آخر لتحقيق مستقبل أفضل.

لذلك من غير المبرر وغير المقبول أن يواصل العالم الحالي إنفاق المزيد على تطوير جميع أنواع الأسلحة واختبارها وإنفاق الأقل على حماية الحياة وتنمية البشر. بينما يعاني الملايين من الأشخاص من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، ارتفعت النفقات العسكرية العالمية ارتفاعا مهولا. على مدى السنوات العشر الماضية، زادت هذه النفقات بنسبة ٥٠ في المائة، لتصل اليوم إلى ١,٥ تريليون دولار. ويتم إنتاج أكثر من ٨ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكثر من ١٦ بليون من الذخائر سنويا، أي ما يعادل أكثر من ٢,٥ من الذخائر لكل شخص على هذا الكوكب. يتسبب انتشار الأسلحة بضرر مباشر وغير مباشر لا يمكن إصلاحه للشعوب واقتصادياتها.

إن استعادة الحق الإنساني والدستوري لأبناء نيكاراغوا في الرعاية الصحية المجانية تعني توفير وصول أفضل إلى الخدمات الصحية الجيدة وتحسينها؛ وتخفيض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال الرضع؛ والانتفات إلى تنمية الشباب والأطفال؛ وتوسيع الرعاية المجتمعية لصحة الأسرة؛ وقمنا بأول تسجيل للأشخاص المعاقين على نطاق واسع. و”برنامج الحب” لدينا يستهدف الأولاد والبنات دون سن السادسة من العمر وأطفال الشوارع والمراهقين، أو الذين يتعين عليهم العمل خلال التحاقهم بالفصول الدراسية، لإعادة حقوقهم الأساسية إليهم.

أما في المجالات الهيكلية، فنحزق تقدماً في تحويل إنتاج الطاقة، بحيث سنحصل بحلول عام ٢٠١٧ على ٩٠ في المائة من الطاقة لدينا من المصادر المتجددة و ١٠ في المائة من الوقود الأحفوري، مما يمثل عكس مسار كامل للهرم الذي ورثناه في عام ٢٠٠٦. إننا نتمتع باستقرار في الاقتصاد الكلي، مع نمو متوقع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أربعة في المائة أو أكثر. وقد زادت سياستنا الإنمائية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاستراتيجية في بلدنا. وقد قمنا بشق الطرق الداخلية لوضع حد لتهريب المخدرات العابر والجريمة المنظمة، ويجري حالياً الاعتراف بنيكاراغوا بوصفها من أكثر البلدان أماناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن أكثر بلدان أمريكا الوسطى سلامة. ولدينا نجاحات لا يمكن دحضها في مجال تخفيض أو تقليص الفقر والإجحاف، كما أقرت بذلك المؤسسات المالية الدولية.

نناصر بقوة التكامل والوحدة في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي إطار التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، نرسخ نموذجنا من خلال الجهود التكميلية، والاستثمار، والتجارة المنصفة والتضامن. ونعمل مع جيراننا ومع أشقائنا في هندوراس والسلفادور على تطوير خليج فونسيكا. فقد صدرت عن

المشتركة. ومن الملح أن نتحرك في الاتجاه الصحيح قبل أن يفوت الأوان بالنسبة لنا جميعاً.

إن نيكاراغوا تمر في وقت من التغيير يهدف إلى عكس الآثار السلبية لستة عشر عاماً طويلاً مرت علينا في ظل الحكومات الليبرالية الجديدة. ونستعيد حالياً قيمنا، ونسترد حقوقنا، ونعزز قدراتنا ونبني نموذجاً جديداً قائماً على استبدال النموذج الليبرالي الجديد المتمثل في رأسمالية غير مقيدة بنظام قائم على المبادئ المسيحية والاشتراكية والتضامن وعلى ديمقراطية شعبية واضحة من خلال خطة وطنية للتنمية البشرية. فهذه جميعها تشكل عصب مرحلة جديدة من الثورة الساندينية.

يعود الفضل في هذه الإنجازات بقدر كبير إلى إدماج نيكاراغوا في التحالف البوليفاري من أجل قارتنا الأمريكية، وهي مبادرة انبثقت من العبقرية فيديل كاسترو، قائد الثورة الكوبية والرئيس هوغو تشافيز فرياس، رئيس فنزويلا. فهذه الأخوة الفريدة في عالم اليوم تشجع على التضامن والجهود التكاملية والتجارة المنصفة بين بلداننا وتعزز الوحدة الثقافية التاريخية لشعوبنا.

وفي الوقت نفسه، تهدف خطة تنميتنا البشرية الوطنية بشكل محدد إلى تعزيز الصحة الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا بإضافة وظائف جديدة وتقليص الفقر والإجحاف، على أساس السيادة والأمن والتكامل. إن استعادة الحق الإنساني والدستوري لجميع أبناء نيكاراغوا في حرية التعليم متجسدة في حقيقة مؤداها أن بلداً يبلغ مجموع سكانه ٦,٥ مليون نسمة، منهم ٦٨٢ ٨٢١ طالباً مسجلين حالياً في المدارس. ونطلق هذا العام مبادرة تهدف إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. وهدفنا بلوغ التعليم الشامل عند الصف السادس بحلول عام ٢٠١٢ وعند الصف التاسع بحلول عام ٢٠١٥.

إننا إذ ننظر في التطورات الدولية، علينا أيضاً أن نوجه انتباهنا نحو منظماتنا. فالديمقراطية العالمية يجب أن تصاحبها ديمقراطية في الأمم المتحدة من دون تأخير. لقد ذكر الرئيس السابق للجمعية العامة، رفيقنا وصديقنا ميغيل ديسكوتو بروكمان، في اقتراحه أنه من المُلح أن نضفي معنى حقيقياً على الديمقراطية واستقلال الأمم المتحدة للاستماع إلى آراء الجميع وأخذ تلك الآراء في الاعتبار حقاً في عملية صنع القرار من دون أي استثناءات.

وهذا الاقتراح، الذي اعتمده حكومة المصالحة والوحدة الوطنيتين في بلدنا، يتألف من مقترحات تتعلق بميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والنظام الأساسي للمحكمة الدولية للعدل المناخي وحماية البيئة، فضلاً عن مقترح عن مشروع الإعلان العالمي للمصالح العام لأمننا الأرض وللإنسانية.

والتغيير الجذري وإعادة رسم الخطط هما المفهومان الأساسيان اللذان سوف يمهدان الطريق لنظام دولي قائم على تعددية الأطراف الحقيقية التي تنسجم مع التغييرات التي شهدتها العالم خلال العقود القليلة الماضية. ويجب أن نستعيد البُعد السياسي الصحيح للقانون الدولي ولحقوق الشعوب.

إن المجتمعات المتقدمة غارقة في اليأس الناجم عن البطالة، وانعدام الضمان الاجتماعي، والإعسار المالي، وتبدد حقوق العمل من الداخل، وغموض المستقبل. وتشن القوى العالمية الحروب العدوانية بدون أساس أخلاقي أو سياسي، فتسبب الدمار المادي والمعاناة البشرية الهائلة. إما الانتعاش الاقتصادي والمالي فليس في متناول اليد؛ بل على العكس من ذلك، إذ يتوقع الاختصاصيون ركوداً أشد خطورة حتى من الركود الذي شهدناه مؤخراً.

أين نجد الحل الذي تمس حاجتنا إليه؟ أين نستعيد الأمل في إمكانية إيجاد عالم مغاير في الوقت الحاضر وفي

الرفيق الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا عدة إيماءات لحكومة وشعب جارتنا في الجنوب، كوستاريكا، بشأن إمكانية العمل بصورة مشتركة من أجل حلولنا المشتركة، ولا سيما من حيث حماية البيئة والحفاظ عليها، والعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما فيه منفعة شعبيتنا. وطيلة هذه العملية كان الشباب والنساء في طليعة نموذج الديمقراطية المباشرة، أي جوهر واستمرارية الثورة الساندينية.

وبوسع نيكاراغوا أن تظهر منجزات شعوبنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والثقافية التي يقوم بها شعبنا حالياً. وفي سياق الأزمات الخطيرة التي تمر بها العديد من البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، فإن نموذجنا المسيحي والاشتراكي والتضامني هام من أجل مستقبل أفضل، ونحن ندرك الصعوبات والقيود التي تواجهنا. ونعرف وزن مشاكلنا الهيكلية التاريخية التي لا تزال تشكل عبئاً علينا طرحه خلال تميئتنا الوطنية. إن أعباء الفقر والتخلف تتطلب سياسات سليمة وجهداً مستداماً، وأنظمة سياسية وإدارية ملتزمة التزاماً كاملاً بتطلعات شعوبنا. وبوسعني أن أؤكد للجمعية انه من خلال المصالحة الوطنية التي قامت بها حكومتنا والوحدة سنتمكن من تحقيق ذلك وأكثر.

كما قلنا من قبل، ليس من السهل على البلدان النامية مثل بلدنا تناول مسألة بهذا الاتساع والعمق كالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ولا يزال يتعين علينا الانتعاش من الآثار القاسية للموجة الأخيرة، بينما يثقل كاهلنا التهديد الجديد بأزمة أخرى أكبر. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، كان رد أمريكا الوسطى على الأزمة الاقتصادية السابقة ناجحاً بشكل عام. وقد تمكنا من تناول الحالة بنجاح وبتكلفة لم يتحملها في حالة نيكاراغوا أشد الناس فقراً لأن التدابير التي اتخذناها كانت تركز على مصالح بلدنا برمته.

لا اعتماد إعلان ديربان وبرنامج العمل المتعلق بالعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ والسلامة النووية؛ والإرهاب. ومن الواضح أن الاستنتاجات التي توصلنا إليها في تلك الاجتماعات لا تبين فحسب الإرادة السياسية للدول الأعضاء والتزامها بتوفير التلبية الجماعية لتلك الشواغل، ولكن أيضاً التأكيد على إيماننا بتعددية الأطراف.

ونحن جميعاً نرحب بجمهورية جنوب السودان، وهنئاً أبناءها باختتامهم، بعد سنوات طويلة من الصبر، عملية التفاوض الطويلة والمضنية التي جلبت لنا الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. وإذ أنضم إلى الوفود التي سبقتني في الإعراب عن كلمات الترحيب الحارة، أود أن أكرر دعم الكونغو لهذا البلد الشقيق الفتي، وأن أؤكد على التزام حكومتي بإقامة علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون معه.

إن الأمم المتحدة منذ إنشائها بذلت قدراً كبيراً من الجهد في تحقيق المسعى النبيل المتمثل في تحرير الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار والهيمنة. وتاريخ الأمم المتحدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحرير الشعوب. لذلك، حان الوقت لتحقيق العدالة بالنسبة إلى التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ويأمل الكونغو في رؤية نشوء دولة فلسطينية ذات سيادة، وسيدة مصيرها، في هذه الأسرة العالمية الكبيرة، داخل حدود آمنة ومضمونة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع شعب دولة إسرائيل بروح من حسن الجوار والتعاون.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، ولا سيما بخصوص العواقب بالنسبة إلى المنطقة دون الإقليمية، نوافق على أن استعادة السلام والأمن لا تزال أولوية عالية. لهذا السبب، أود أن أعرب عن تأييد حكومة بلدي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

المستقبل، حيث يعم السلام بين الدول والأمم؟ أين الإنصاف في الجهود الإنمائية التي تبذل وجوانب التقدم العلمي والتكنولوجي المثيرة للإعجاب؟ وكما قال السفسطائي اليوناني بروثاغوراس، أين الرجل الذي هو مقياس كل شيء؟ ووفقاً للعديد من المفكرين البارزين بشأن الواقع العالمي، فإن الأزمة النهائية لنموذج التنمية الرأسمالي قد حلت. ليس هناك وقت للإصلاحات. وكما قال ليوناردو بوف،

”إننا نحتاج إلى إيجاد طريقة أخرى للتفكير، تقوم على أساس المبادئ والقيم التي يمكنها أن تدعم الاختبار الجديد للحضارة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسيتم علينا قبول مسار يؤدي مباشرة إلى حافة الهاوية. والديناصورات سلكت بالفعل هذا الطريق“.

وتمضي نيكاراغوا في العمل مع الاعتقاد أنه لا يمكن تحقيق مستقبل أفضل إلا إذا كنا قادرين على السير في اتجاه جديد، وإذا كافحنا من أجل تحقيق العدالة والسلام، وإذا التزمنا بالتنمية والدفاع عن الصالح العام للأرض وللإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باسيليكو إيكوي، وزير الخارجية والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو.

السيد إيكوي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم من على هذا المنبر باسم رئيس الجمهورية، فخامة السيد دينيس ساسو نغويسو.

في الأسبوع الماضي، وفي هذا المكان، شاركنا في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عاجلت الشواغل الرئيسية التي تكمن في صميم أعمال الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها: الأمراض غير المعدية؛ والحالة في ليبيا؛ والتصحر، وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة

منع الصراعات وحلها، فإن الوساطة هي في الواقع أداة ضرورية أثبتت جدواها على مر السنين وفي جميع المجالات.

وتجربة الوساطة في أفريقيا منذ استقلال الدول الأفريقية مليئة بالدروس المستفادة بشأن دور هذه الآلية في تسوية العديد من الأزمات الداخلية أو الصراعات بين الدول التي شهدتها بلداننا. وفي الماضي، استخدمت منظمة الوحدة الأفريقية الوساطة بشكل منهجي تقريبا. واليوم، لا يزال الاتحاد الأفريقي يستعين بها. فضلا عن ذلك، تتوافق الوساطة مع الثقافة والتقاليد الأفريقية في الحوار. وانطلاقا من ذلك التقليد تمكن الكونغو من البدء بحوار داخلي مثمر، مكّنه من التغلب على الفوضى الاجتماعية والسياسية في التسعينيات.

إن الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة تجسد التزام الدول الأعضاء بالتماس الحل بين الأطراف في أي نزاع:

”التماس الحل عن طريق التفاوض والتحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف“.

وتوفر تلك الأحكام نطاقا واسعا من الإمكانيات لاختيار الوسائل المناسبة منها لتحقيق التسوية السلمية.

ويظل السعي إلى السلام عن طريق المفاوضات اليوم، أكثر من أي وقت مضى، السبيل الوحيد لكفالة السلام الدائم. ولا ينبغي النظر في التهديد باستخدام القوة أو استخدامها إلا بعد استيفاء كل الحلول السلمية الممكنة. وينبغي لمجلس الأمن، بناء على ذلك، أن يجدّ بشكل صارم من الظروف التي يُؤذّن فيها باستخدام القوة لتلافي التلاعب بالحالة أو تدهورها.

ولدى السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، فإن الكونغو، إلى جانب سائر الدول الأفريقية الأعضاء في اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي، يبحث سلطات المجلس الوطني الانتقالي على الوفاء بالتزاماتها، لا سيما بخصوص الحفاظ على الوحدة الوطنية؛ وإشراك جميع أصحاب المصلحة الليبيين، بدون استثناء، في إعادة إعمار هذا البلد؛ وحماية الأجانب ولا سيما العمال المهاجرين الأفارقة؛ وبدء عملية سياسية شاملة لإنهاء الأزمة.

وفي حوارنا المباشر، ستُجري كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون انتخابات رئيسية في غضون عدة أسابيع. ويود وفد بلدي أن يرى إتمام هذه العملية بسلاسة وهدوء وسلام، بغية مساعدة الديمقراطية على التحذر وتعزيز الاستقرار السياسي.

إن الحالة التي لا تطاق في الصومال بسبب الجماعات التي هي من غير الدولة والحرب الأهلية التي تجري منذ عشرين عاماً، إلى جانب الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل، تشكل تحدياً للمجتمع الدولي. ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق السلام في إطار اتفاق جيبوتي، وبمشاركة جميع المجموعات التي ترغب في التعاون، والتخلي عن العنف المسلح. وهنا، أود أن أشيد بالأعمال التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي للصومال، وخاصة توفير الأمان في مقديشو.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروسي (هنغايا).

ونرحب بموجة التضامن الدولي من أجل القرن الأفريقي. وتمشياً مع هذا الزخم، تبرع الكونغو لضحايا الجفاف في الصومال.

لقد جعل الرئيس على النحو المناسب دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات محورا للمناقشة العامة. وبغية

إن أسباب تغير المناخ وآثاره على الحياة البشرية وعلى البيئة معروفة جيدا. وبصرف النظر عن الإيضاحات المقدمة، فإن التلوث البيئي ناتج عن الأنشطة البشرية. وبناء على ذلك، نأمل من المفاوضات بشأن نظام المناخ في مرحلة ما بعد كيوتو، في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر أن تعقد في دربان قريبا، أن تسفر عن اعتماد صك دولي، بحيث يمكن فتح باب التوقيع عليه في مؤتمر ريو+٢٠.

وفي وسط أفريقيا، التزمت بلدان غابات حوض الكونغو، من طرفها، بإدارة استدامة أحرارها من خلال الحفظ وإصدار الشهادات الحرجية، ومكافحة قطع الأخشاب غير القانوني، والإدارة الرشيدة للغابات، والترشيد التدريجي لصناعة قطع الأخشاب، وتنفيذ عملية الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهورها في البلدان النامية. وقد أسفر هذا الجهد، الذي ينبغي أن يتواصل، عن انخفاض حاد في معدلات إزالة الأحرار. وهذا يمثل أحد الإسهامات الرئيسية لوسط أفريقيا للجهود العالمية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك ويشجعه.

وبناء على مبادرة جمهورية الكونغو، عقد مؤتمر القمة الأول بشأن الأنظمة الإيكولوجية الثلاثة للغابات المدارية في العالم، في برازافيل، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه من هذا العام. وأسفر المؤتمر، الذي ضم بلدان الأمازون، وحوضي جنوب شرق آسيا والكونغو، عن إبرام اتفاق تعاون بشأن تلك الأنظمة الإيكولوجية الثلاثة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين. وسيتم التوقيع على الاتفاق في ريو دي جانيرو، على هامش مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للحكومة الكونغولية وللأمين العام بان كي - مون على دعمه الشخصي لهذه المبادرة.

وعلى نفس المنوال، هناك إساءة استعمال نظام العدالة الدولية، الذي أصبح سلاحا سياسيا يستهدف أفريقيا بشكل خاص ويمثل حالة شاذة يجب تصحيحها.

وفضلا عن موضوع الدورة الرئيسي، تنعقد الدورة الحالية، على غرار الدورات السابقة، في زمن من تاريخنا المشترك تحشد فيه الأمم المتحدة جهودها بقوة حول الركائز الثلاثة الرئيسية لنشاطها، وهي السلم والأمن الدوليان، والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الجوانب المتصلة بحماية البيئة وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بنطاق التحديات القديمة والجديدة التي يُتوقع من الأمم المتحدة أن تتصدى لها، فإنها لن تعتبر فعالة ومشروعة إلا إذا تواءمت مع حقائق عالمنا المعاصر.

وبناء على ذلك، بات إصلاح الأمم المتحدة ضرورة عاجلة. ويجب أن يقوم على أساس مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة. وموقف الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف جيدا في هذه الهيئة. وسيتوقف الإصلاح على استعداد جميع الدول الأعضاء لجعل المنظمة مؤسسة تجسد القيم الحديثة ومفتحة على المستقبل.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها الرئيسي بفعالية وكفاءة في توجيه الشؤون الدولية، يجب أن تنفذ دولها الأعضاء الإصلاح، أولا، لاستعادة الدور المحوري للجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الأكثر تمثيلا، ومن ثم، تعزيز مشاركة المزيد من البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات.

إن التحديات العالمية التي حددها رؤساء دول وحكومات مؤتمر قمة الألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تتضمن التنمية المستدامة وحماية البيئة. وبرزت هذه المسائل في المفاوضات الدولية على مدى سنوات عديدة، وهي تؤثر في تنفيذ اتفاقيتي الأمم المتحدة الإطارييتين المتعلقين بالبيئة.

السيد شيكوتي (أنغولا) تكلم بالبرتغالية، والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرؤس أعمال الجمعية في دورتها السادسة والستين، مؤكداً له دعم أنغولا وتعاونها من أجل ضمان نجاح هذه الدورة في عملها. كما أود أن أعرب عن امتناننا لسلفه، السيد جوزيف ديس، لكفاءته والطريقة الموضوعية التي أدار بها أعمال الجمعية في دورتها الخامسة والستين.

وأود كذلك أن أتقدم بالتهنئة للأمين العام على إعادة تعيينه، وأن أؤكد له دعم حكومة بلدي من أجل نجاحه في مهمته البالغة التعقد والمشقة في خدمة السلام والتعاون بين الأمم، وهو حجر الزاوية في الولاية التي يجسدها ميثاق المنظمة.

ونهنئ جمهورية جنوب السودان على قبولها عضواً في الأمم المتحدة. ونتمنى لجنوب السودان مستقبلاً من السلام والرخاء، وحكومة أنغولا مستعدة للتعاون مع جهود هذه الدولة الجديدة من أجل توطيد استقلالها وتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

ونرحب كذلك بإنشاء هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة. وثق بأنها ستعطي مزيداً من الزخم للنهوض بالمرأة وتمكينها وتحقيق حقوقها المشروعة.

تعقد دورة الجمعية العامة هذه في مرحلة معقدة بشكل خاص في الساحة العالمية التي تشهد الكثير من الأزمات، وأعتقد أنه يمكننا القول دون مغالاة إنها تتحدى الأسس التي قامت عليها منظمنا الدولية ذاتها. وإذا أردنا أن نعددها، وإن لم يكن بصورة شاملة، نذكر منها الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والمالية الحالية، التي فجرت أزمة اجتماعية نشهدها في جيلنا حتى الآن؛ وهناك أزمة بيئية خطيرة تنطوي على عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لمستقبل البشرية،

وكما تعلم الجمعية العامة، يتطلب حفظ الأحراج وإدارتها المستدامة موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة لا تملكها بلدان الأحراج النامية. وتنتظر هذه البلدان بفارغ الصبر الإفراج عن أموال "البداية العاجلة" التي أعلنتها البلدان المتقدمة النمو في كوبنهاغن وتوفير مصادر التمويل الابتكارية، والتي يمكن التنبؤ بها والدائمة، التي أعلنت في كانكون، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وإذ أشير إلى تلك المسائل المناخية والبيئية، لا يسعني إلا أن أتذكر السيدة وانغاري ماثاي، التي وافتها المنية أمس. وأشيد بإحلال بذكري تلك المرأة من عالم السياسة الأفريقية، الحائزة على جائزة نوبل، والتي سيذكرها العالم بوصفها ناشطة رائدة في الكفاح من أجل حماية البيئة. وقد أكسبها التزامها بإعادة زراعة الغابات والتنوع البيولوجي تقدير بلدان وسط أفريقيا التي عينتها سفيرة النوايا الحسنة عن غابات حوض الكونغو. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أحر التعازي لحكومة وشعب كينيا، وكذلك لأسرة الفقيدة.

إن الأحداث الجارية في العالم العربي حافلة بالدروس، كما كانت التغيرات الكبرى في المشهد الأوروبي بعد سقوط جدار برلين، في عام ١٩٨٩. إن صدى نشيد الحرية والديمقراطية يتردد في كل مكان. ونذكر أن الإطاحة بنظام سياسي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الحرية والديمقراطية. بل يجب نيلهما ورعايتهما من خلال انتصارات أخرى لا يمكن فرضها من الخارج. لقد تغير العالم وعلينا أن نواجه الحقائق المتأصلة في هذه التحديات الجيوسياسية الجديدة، التي أدت إلى نشوء قوى جديدة في الساحة الدولية. إن حرية التعبير مزدهرة هنا في الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن نتوقف الديمقراطية على أعتابها. فيجب أن تكون الأمم المتحدة ملاذاً لمن يبنون المستقبل. وحينذاك، سيزغ فجر عالم أكثر أماناً وإنصافاً وازدهاراً للجميع.

الوساطة إثر اندلاع الصراع. والوقاية من الصراع ينبغي أن تكون العنصر الرئيسي في إدارة أي منطقة من مناطق التوتر. إن احترام الحقوق والحريات الأساسية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة عناصر رئيسية لضمان أن يتمكن أي مجتمع بشري من العيش في سلام ووثام. كما أنها تمثل الضمانات الأساسية لوقاية ناجحة من الصراع.

وهناك عناصر أخرى أود أن أتطرق إليها، وهي من الأسباب الهامة لانتشار الصراع. وأشير هنا إلى التدخلات الخارجية، التي كثيراً ما تعرقل جهود الوساطة والتسوية السلمية وتحول دون التوصل إلى حلول للصراعات، الأمر الذي ينطوي على انتهاك خطير للقانون الدولي.

لقد دفعت أنغولا ثمناً باهظاً للغاية نتيجة لتدخلات من هذا النوع أدت إلى تعقد صراع بين أشقاء لفترة طال أمدها، وتمكن الأنغوليون أخيراً من تسويته والتغلب عليه بالحكمة ورحابة الصدر والإنصاف وشمول الجميع، وذلك بفضل قيادة رئيسنا. ودور أنغولا وإسهامها في تحقيق السلام داخلياً وإقليمياً ينبغي أن ينظر إليه في السياق الأعم لتسوية الصراعات. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن التاريخي ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أفضى إلى استقلال ناميبيا وهياً الظروف للتعيش السلمي في المنطقة التي عانت من عداة مستحكم وشكلت تهديداً دائماً للسلام العالمي.

وانطلاقاً من روح الأخوة، لم تدخر حكومة أنغولا وسعاً لمواصلة سياسة المصالحة الفعالة، التي سمحت بمصالحة كل أطفالها الذين انخرطوا في الصراع في السابق. وهناك استثمار حقيقي في السلم، وهو عنصر بالغ الأهمية في عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وكانت أنغولا بمثابة نقطة مرجعية لتسوية عدد من الصراعات في القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإننا لم نأل جهداً لتبادل خبراتنا مع الشعوب والبلدان الأخرى.

ولا رجعة فيها إن لم يتخذ المجتمع الدولي برمته تدابير فورية وجريئة بشأهما؛ وهناك تصاعد عام في وتيرة العنف ونشوب الصراع، الأمر الذي يتفاقم بفعل الأزمة البيئية، وهو ما أدى إلى أخطر أزمة إنسانية تشهدها البشرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وباختصار، نحن نعيش في أوقات عصيبة جداً، حيث تتضافر عوامل مختلفة على نحو يعرض السلام والأمن والاستقرار في العالم للخطر.

وتحليل الحالة الدولية الراهنة الذي قدمه غالبية المتكلمين الذين سبقوني، وأنا اتفق معهم فيما ذهبوا إليه، يمثل مناشدة لمسؤوليتنا الجماعية.

وهناك عنصر يبعث على القلق بشكل خاص، هو الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، التي تأثر بها عملياً كل بلد في العالم، لا سيما البلدان النامية، وكان لذلك تداعيات خطيرة على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

وعليه، لا بد من التعجيل بإيجاد حلول لتلك المشاكل. وهذا يتطلب تعزيز التعاون الدولي على أساس تحقيق عدالة ومساواة أكبر. وعلاوة على ذلك، من الملح أن تتخذ تدابير لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في الدول والنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

لقد تضررت أنغولا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بشدة. ولذلك، اعتمدنا مجموعة من التدابير للتخفيف من آثارها الأكثر سلبية. وبدون إخلال بالحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي، وجهدنا موارد كبيرة للتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وموضوع دورة الجمعية العامة هذه - "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية" - يجسد قلق المجتمع الدولي العميق فيما يتعلق بالحاجة إلى نهج متكامل لحل الصراعات التي تؤثر عليه. ولذلك، لا بد من بذل جهود

وقد ظلت غينيا - بيساو، البلد الشقيق، والشريك في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، موضع اهتمام خاص من جانب أنغولا. فقد سعت أنغولا سعياً حثيثاً مع الدول الأعضاء الأخرى، بصفتها جزءاً من مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لإنشاء شراكة استراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي إطار التنسيق تحت مظلة الأمم المتحدة، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في ذلك البلد، كي يتمكن من إجراء إصلاحات هيكلية رئيسية، وخصوصاً، إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي يشهدها ذلك البلد الآن، ونشجع السلطات في غينيا - بيساو على السعي بنشاط في عملية تحقيق الاستقرار.

ويشكل الجفاف في القرن الأفريقي، مصدر قلق شديد للبلد وللجمتمع الدولي بأسره. وتبدو آثار الجفاف في الصومال أشد عمقاً، نظراً لانتشار الصراعات المسلحة، التي تضاعف الأزمة الإنسانية، وتسبب صدمة للضمير العالمي، وتدعو إلى مضاعفة الجهود من قبل المجتمع الدولي. وقد انضمت أنغولا إلى جهود تقديم المساعدات الإنسانية الدولية الجارية، فضلاً عن البحث عن حلول سياسية لإنهاء الصراع المسلح، وفتح آفاق جديدة لمستقبل أفضل للشعب الصومالي.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، تأمل الحكومة الأنغولية أن ينعم الشعب الليبي بالاستقرار في أقرب وقت ممكن. ولن يتحقق ذلك إلا عبر الممارسة الحرة لحقوقه الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، تحث أنغولا المجلس الوطني الانتقالي على تعزيز المصالحة الوطنية بصورة حقيقية، وتشكيل حكومة شاملة، نظراً لكونهما شرطين لازمين لضمان استعادة ليبيا لمكانها الصحيح في الساحتين الأفريقية والدولية. ومع ذلك، فإنه يجب علينا الاستفادة من الدروس السابقة، بهدف تحقيق المزيد من التعاون الفعال بين الشركاء الخارجيين والاتحاد

وفي سياق تسوية الصراعات أيضاً، من المهم تعزيز دور تعددية الأطراف مع التمسك بمبادئ المسؤولية المشتركة والمنافع المشتركة، والاعتراف بالمصالح المشروعة لكل الأطراف والانخراط في مشاورات وحوارات سعياً للتوصل إلى حلول عملية لقضايا السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى الإشارة إلى صكوك التعاون بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن دور الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية في منع الصراعات وحلها. ومن الأهمية بمكان تعزيز عمل المنظمات الإقليمية في إدارة الحالات التي قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، فإن لمجلس الأمن دوراً رئيسياً في منع الصراعات وحلها، وصون السلم وفقاً للصلاحيات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وقد لفت الموضوع الرئيسي لمناقشتنا، الانتباه إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك ضرورة تحقيق التمثيل العادل لجميع المناطق، وزيادة عدد الأعضاء الدائمين، وبالتالي تكثيف المجلس على الواقع المعاصر.

وفيما يتعلق بالتعاون السلمي على المستوى الإقليمي، فإن أنغولا عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وقد عملت، مع العديد من الشركاء، في البحث عن حلول سلمية لمختلف الأزمات التي نشأت، على أساس الدبلوماسية الوقائية.

وفيما يتعلق بالأزمة الدستورية في مدغشقر، فقد توسطت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في خريطة الطريق التي تم التوقيع عليها مؤخراً من قبل جميع الأطراف المعنية، من أجل تنفيذ عملية المصالحة، التي قصد منها أن تؤدي إلى الانتخابات واستعادة النظام الدستوري. وقد كان ذلك الإنجاز طفرة هامة في هذه العملية، وترحب بها أنغولا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد جون م. سيلك، وزير الخارجية في جمهورية جزر مارشال.

السيد سيلك (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية): باسم الرئيس جورلانغ زدكايبا، أنقل أحر التحايا من جمهورية جزر مارشال إلى الجمعية العامة. وترحب جزر مارشال أيضا بجنوب السودان، بصفته أحدث عضو في الجمعية العامة.

وتهنئ جزر مارشال الأمين العام، لجعله نزع السلاح النووي والسلامة النووية، أولوية قصوى في الأمم المتحدة أثناء فترة ولايته الثانية. وكان شعب مارشال، قبل سبعة وخمسين عاما، وفي فجر الحرب الباردة، في رعاية مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. وقد تقدم الزعماء المارشاليون بالتماس إلى الأمم المتحدة لفرض وقف على تجريب الأسلحة النووية. واستجابت الأمم المتحدة بقراري مجلس الوصاية ١٠٨٢ (د-١٤) المتخذ في عام ١٩٥٤ و ١٤٩٣ (د-١٧) المتخذ في عام ١٩٥٦. وبعد إصدار تأكيدات بحمايتنا أحررت الأمم المتحدة وسلطتها القائمة بالإدارة، الولايات المتحدة، ٦٧ تفجيرا نوويا واسع النطاق في جزر مارشال. وقد دأب الزعماء المارشاليون طيلة عقود على العودة إلى الأمم المتحدة للتكلم عن الآثار السلبية المستمرة - السرطان والخوف والنزوح المتواصل من وطننا - وعن علم تتعرض أهدافه الأصلية لتغيير دائم.

قبل ثلاثة أسابيع اعترف زعماء محفل جزر المحيط الهادئ، في بلاغ أصدره، بالمسؤولية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، واتفقوا أيضا على دعم جزر مارشال في الأمم المتحدة، بما في ذلك مساعيها لإثارة مسألة تقرير الأمين العام. إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية واضحة عن الاعتراف بعواقب التجارب النووية التي أجريت عندما كانت هي

الأفريقي، فيما يتعلق بالبحث عن حلول مشتركة على أساس القانون الدولي والاحترام المتبادل.

ولا تزال أنغولا تشعر بالقلق من التقدم المحدود المحرز في معالجة مشكلة الصحراء الغربية، التي لا تزال تشكل مسألة هامة في جدول الأعمال الدولي. وندعو أطراف النزاع إلى استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حتى يتسنى لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير.

وتعد الحالة في الشرق الأوسط، وبوجه خاص في الأرض الفلسطينية، إحدى أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وتراقب أنغولا بقلق شديد، تصاعد الصراع وعدم إحراز تقدم نحو إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ويدعو بلدي، بما يتفق مع الموقف العام للمجتمع الدولي بشأن الصراع، إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في سلام وأمن، وداخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وكما هو الحال في الدورات السابقة، فسوف تتناول الدورة السادسة والستين للجمعية العامة الحظر المفروض على كوبا، الذي ينتهك قواعد التجارة الدولية الحرة. وعلى الرغم من الخطوات المترددة المتخذة نحو تطبيع الحالة، تكرر أنغولا مجدداً موقفها المبدئي، الداعي إلى ضرورة إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

وتواصل أنغولا تقديم مساهمتها في إيجاد حلول للمشاكل الأكثر إلحاحا. فقد سعينا في إطار المجتمع الدولي على نطاق أوسع، إلى التعاون مع جميع الدول، على أساس الاحترام والمصالح المتبادلة، مع الحفاظ على اسمي مثل السلام والتعاون الإنمائي. وسوف نواصل السير على هذا المسار، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن حماية وتعزيز هذه المبادئ، يسهمان في تنمية وتقدم جميع الشعوب.

وتكرارا عن إرث التجارب النووية في بلدنا. ويحدوني الأمل أن يحدث ذات يوم أن يأتي جيل جديد من الزعماء المارشاليين إلى هذا المحفل لا للتكلم عن هذا الإرث المحزن فحسب، وإنما لإعلان أن العمل قد أُنجز وصار كل شيء على ما يرام.

الآثار السلبية للتجارب النووية ليست فقط الإرث التاريخي الذي خلفته العناصر الدولية الفاعلة في جزر مارشال. فالذخيرة غير المتفجرة من الحرب العالمية الثانية وتسرب النفط مسألتان أخريان من المسائل المستعصية التي تشكو منها مجتمعاتنا المحلية في جزرنا الخارجية. وتلك المسائل تفرض تهديدات على أمننا البشري وعلى الصحة العامة وعلى السلامة البيئية. وإننا نرحب بالاهتمام الذي أولاه زعماء محفل جزر المحيط الهادئ، ونردد النداء إلى الهيئات الدولية وشركاء التنمية التماسا للمساعدة.

جمهورية جزر مارشال ليست مجرد دولة جزرية صغيرة؛ إننا أمة محيطية كبيرة. وإن المساحة الجغرافية لجزر المحيط الهادئ، مجتمعة، تغطي ١٠ في المائة من مساحة العالم كله وهي أكبر من مساحة أوروبا بأربعة أضعاف. لذلك فإن الطريقة التي ندير بها مساحتنا البحرية تشكل الركنية المحورية في مطامحنا إلى التنمية الأساسية، وتترك أثارا كبيرة على صحة المحيطات العالمية.

إن الالتزامات الدولية المقطوعة لكفالة تمتع مصايد الأسماك بالاستدامة وللدفع بمطامحنا الإنمائية بطريقة ملموسة لم يعد ممكنا السكوت عنها على أنها مجرد وعود حاوية يتجاهلها فيما بعد شركاؤنا في العمليات الإقليمية، بما في ذلك في لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وفي الوقت الحاضر لا ترى جزر مارشال أكثر من حبة واحدة مفيدة من كل قنطار من القيمة السوقية لسماك التن الخاص بنا. وإن تدابير الحفظ المترتبة على الأطراف في اتفاق ناورو،

المسؤولة - وتلك المسؤولة الخاصة سبق أن اعترفت بها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في العام الماضي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يرفع تقريرا عن آثار الإشعاع الذري في جزر مارشال. وذلك التقرير سيتيح لجزر مارشال والولايات المتحدة والأمم المتحدة إمكانية اتخاذ خطوة إيجابية صوب فهم ماضيها، وتيسير إمكانية اختتام هذا الفصل الحزين من تاريخنا والبدء في إدراك كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعدنا في التصدي لتحديات الإشعاع المستقبلية. وإن مشاركة الأمم المتحدة هنا أساسية.

ومما يؤسف له ويبحث على القلق لديّ في الوقت ذاته أن الأمين العام قد أهمل حتى الآن هذه الفرصة الحاسمة الأهمية. وكانت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، التي دعيت للمساهمة في جهود الأمين العام لوضع التقرير، قد اعتبرت ولاية الجمعية العامة "غير مناسبة" بطريقة متعمدة، وهي "خطأ ظاهر" ينبغي تصحيحه رسميا (A/66/46، الفقرة ١٣).

وذلك لا يجرح الشعور فحسب وإنما يكشف أيضا عن أن الأمم المتحدة نفسها ربما ما زال يتعين عليها أن تقبل بنتائج قراراتها، أو على الأقل أن تعترف بآثار قراراتها، المتخذة قبل ٦٠ سنة، بشأن السلامة النووية. وذلك النهج السليبي يمكن أن يستبعد الجهود اللازمة لتوجيه انتباه هذه الهيئة إلى العمل العلمي الهام الذي أُنجز في تقييم عواقب التجارب النووية في جزر مارشال.

ويحدونا الأمل أن تستجمع الأمم المتحدة الشجاعة والإرادة لتجاوز الماضي فتحدث تغييرا نحو الأحسن بدلا من السماح لنفسها بأن تبقى محكومة من قبل التاريخ تتلمس الذرائع. ومثلما قلت قبل قليل، دأب الزعماء المارشاليون طيلة عقود على العودة إلى الأمم المتحدة للتكلم مرارا

من عقدين في عمليات معقدة لم تنتج شيئا يذكر من حيث الإجراءات العملية اللازمة للتخفيف من مشاكل تغير المناخ. وما زال المجتمع الدولي عاجزا، في أغلب الأحيان بسبب إحباط حفنة فحسب من البلدان، عن الاتفاق على تخفيض الانبعاثات والالتزام بأهداف قابلة للقياس لكفالة بقاء جزر مارشال والأمم الجزرية المنخفضة الأخرى على قيد الحياة.

جزر مارشال لم يعد في مقدورها أن تنتظر أكثر. لقد بدأنا باختيار السبل الخلاقة لفرض الإلحاحية على مفاوضاتنا المتعثرة ومتابعة المبادرات العملية الرامية إلى التصدي للتهديدات والمخاطر. أولا، شاركت جزر مارشال حكومة المكسيك في حث الأمم المتحدة على النظر، أثناء المؤتمر المقبل لتغير المناخ، في استخدام التصويت كملاذ أخير. ثانيا، في تموز/يوليه، انضمنا إلى زميلاتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في العمل على إقناع مجلس الأمن بالاعتراف بأن تغير المناخ أصبح حقيقة لا تدحض وتهديدا ماثلا للسلم والأمن الدوليين.

ونكرر نداءنا إلى الأمين العام بأن يرفع تقريراً عن تلك التهديدات. إن المحادثات التافهة حول المحافل والولايات يجب ألا يُسمح لها بأن تسود فوق خطر بقاء دولنا ذاته. ويجب أن تكون أجهزة الأمم المتحدة كافة منخرطة الآن بروح سباق. إننا لا نريد عطف الآخرين؛ ما نريده هو الحل والتخلي بروح سياسية خلاقة.

ثالثا، تعكف جزر مارشال على دراسة خياراتها بعناية لتوضيح الواجبات الدولية المهمة ذات الصلة بتغير المناخ وكيف تؤثر على بقاء أمتنا. ومن خلال العمل مع جارتنا القريبة، جمهورية بالاو، نلتزم بمتابعة الالتماسات من المحاكم الدولية بإصدار فتاوى للاعتراف بالمبادئ القانونية الدولية التي تعالج مسائل بقائنا على قيد الحياة وأمننا في سياق المخاطر المناخية. كما اتفقنا مع بالاو والبلدان الضعيفة

بما فيها خطة يوم السفن وغلق مناطق الصيد في أعالي البحار، يجب أن ينفذها شركاؤنا، لا لتخفيف الضغط فحسب عن الأرصد السميكية المعرضة للصيد المفرط وإنما أيضا لكفالة مكانتنا الحقة بصفتنا عنصرا اقتصاديا كامل الصلاحية.

قبل ٢٠ سنة وضع قادة الكرة الأرضية المجتمعون في ريو دي جانيرو مؤشرا دوليا قياسيا عاليا للتنمية المستدامة بصياغة سلسلة من الاستراتيجيات والالتزامات. وفي العام المقبل يتعين على المؤتمر الحاسم الأهمية، مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ - استعراض ريو+٢٠ - أن يركز لا على الدفع قدما باقتصاد عالمي أحضر فحسب، وإنما أيضا على إيلاء اهتمام محدد لما يسمى "الاقتصاد العالمي الأزرق" الذي يكفل مؤشرات محددة مرتبطة بمواعيد زمنية قابلة للقياس لضمان استدامة محيطات العالم وأرصدتها السميكية، لا سيما المناطق المرقطة بالدول الجزرية الصغيرة مثل منطقتي. والمطلوب قطع التزامات أعظم للتقيد بتدابير غلق مناطق الصيد في أعالي البحار لتحقيق المؤشرات القياسية العالمية، فتكفل بذلك استدامة مصايد الأسماك، وهو ما نعمله فعلا في المحيط الهادئ. إن زمان الخطب الرنانة الجوفاء ولّى. ويجب على القادة أن يستجيبوا بالأفعال وليس بالإهمال المتواصل لمحيطات العالم.

لقد رحبت جزر مارشال بحرارة بزيارة الأمين العام في هذا الشهر لمنطقة المحيط الهادئ. وقد تمكن الأمين العام من أن يرى بنفسه مدى الضعف والتهديد الوجودي للذين تواجههما الدول الجزرية المنخفضة. وقد طرح الآن، وأحسن صنعا، تحديا أمام قادة العالم بأن يستجيبوا. فما كان يعتبر في الماضي مخاطر نظرية بعيدة الاحتمال أصبح الآن على وشك التحول إلى حقيقة واقعة.

مفاوضات المناخ الدولية تتعرض لخطر جاد بالدخول في مرحلة من الجمود السياسي. لقد أمضى المفاوضون أكثر

الصغيرة، بما فيها الدول الجزرية، على إمكانية وصول معززة وصوت مسموع.

لقد شهدت الجمعية العامة لحظة تاريخية في الأسبوع الماضي، عندما افتتحت امرأة، وتحديدًا، السيدة روسف، رئيسة جمهورية البرازيل، المناقشة العامة لأول مرة. وترحب جزر مارشال بإيلاء الأمين العام أولوية مجددة لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز مؤسسة "كيان الأمم المتحدة للمرأة"، وبخاصة في المحيط الهادئ.

أما الرسالة بشأن الأسلحة النووية وأمن العمورة وتغير المناخ فتبقى كما هي: القانون الدولي ليس وعدًا زائفًا. **الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطوان غامي، وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد غامي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل إلى رئيس الجمعية، بالنيابة عن فخامة الفريق أول فرانسوا بيزي، رئيس الدولة ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشرفني أن أمثله هنا، تهانتي القلبية بمناسبة انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأرجوه أن يطمئن على استعدادنا التام للتعاون معه لكفالة النجاح في مهمته الحافلة بالتحديات. وأود أيضا أن أعرب عن تحية حارة يستحقها جيدا سلفه، معالي السيد جوزيف ديس، على المهارة والتفاني اللذين أظهرهما عندما وجه دفة أعمالنا أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية. كما أود أن أعرب لمعالي الأمين العام بان كي - مون عن تهناتي القلبية بمناسبة تجديد تعيينه على رأس المنظمة.

أخيرا، ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بقبول جمهورية جنوب السودان، البلد الجار والشقيق، الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

والمنخفضة الأخرى على العمل من أجل صياغة وإقرار اتفاق خاص بنا بشأن المناخ يكون ملزما قانونا. ونحن، باعتبارنا أضعف الضعفاء، لا بد لنا من أن نتصرف عندما لا يتصرف الآخرون بسبب افتقارهم إلى الإرادة السياسية.

إن تايوان، باعتبارها بلدا قائدا اقتصاديا ذا شأن على الصعيد العالمي، يمكنها أن تقدم للمجتمع الدولي مساهمات لا يستهان بها. وإن جمهورية جزر مارشال ترحب بزيادة الحوار حول المسائل الأساسية المتعلقة بجاني المضيق. وإن ذلك التقدم يستأهل التقدير حقا من المجتمع الدولي. ولما كان المقصد الأولي للأمم المتحدة صون السلام الدولي، فإن العالم لا يسعه أن يتجاهل جهود تايوان القوية للنهوض بالسلام والاستقرار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، بما في ذلك جهودها المتصلة بتغير المناخ.

إن الدعوة التي وجهتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٩ لتايوان للمشاركة بصفة مراقب لم تعد بالفائدة فحسب على التقدم العالمي في مجال الطب، بما في ذلك بشأن الأمراض غير المعدية، وإنما يمكن اعتبارها أيضا نموذجا فعالا لزيادة مشاركة تايوان في المنظمات الأساسية الأخرى. وإننا نحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على النظر في ذلك النموذج وتطوير وسيلة فعالة لمشاركة تايوان في الوكالات المتخصصة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي.

يتعين على مجلس الأمن أن يحوّل نفسه إلى جهاز عصري فعال. وينبغي أن تعاد هيكلته لترضية الأمم التي تستحق، بالاستناد إلى حجمها ودورها القيادي ومسؤوليتها، لا سيما مجموعة الدول الأربع - اليابان وألمانيا وهند والبرازيل - أن يكون لها حضور دائم في المجلس. وينبغي بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تحصل أفريقيا والأمم

وذلك يفضي بي إلى مسألة الأمن الغذائي. إن جمهورية أفريقيا الوسطى ستؤيد اعتماد مشروع قرار معني بالتنمية الغذائية، ويمكن لبعض من الأحكام الواردة في المشروع أن تدمج في مختلف قرارات الجمعية وأن تدرس في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة على مدار السنة.

ويظل منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية. وإن جمهورية أفريقيا الوسطى ترحب بتجديد المجتمع الدولي اهتمامه بنزع السلاح. وإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، انطلاقاً من قلقها الشديد من التهديد النووي للبشرية جمعاء، يحق لها أن تطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتحمل مسؤولياتها كاملة عن تنفيذ تدابير محددة لتحقيق نزع سلاح نووي حقيقي. وإن جمهورية أفريقيا الوسطى لن تدخر جهداً لمساندة أنشطة الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

واليوم، لا يزال الإرهاب آفة المجتمع الدولي. ولقد أعلن مجلس الأمن في القرار ١٩٦٣ (٢٠١٠)، عزمه على عقد اجتماع خاص للجنة مكافحة الإرهاب في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يكون مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء، بغية الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب. وتجدد الإشارة إلى أن لجنة مكافحة الإرهاب ساعدت كثيراً الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات لمكافحة هذه الآفة عن طريق تعزيز تنفيذ المعايير والضوابط الحدودية، وكذلك في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

وما زالت جمهورية أفريقيا الوسطى ملتزمة بالقيم العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل خلال هذه الدورة السادسة والستين مع سائر أعضاء الأمم المتحدة لتوفير الاستجابات التي تعزز هذه القيم.

إن رئيس الجمعية العامة، باقتراحه "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" كموضوع مركزي للمناقشة العامة في الدورة السادسة والستين هذه، وضع مداولاتنا في صميم المشاكل التي تُقلق المجتمع الدولي حالياً. ويجب تذكّر أن صون السلم والأمن الدوليين في كل أنحاء العالم يظل المهمة الأولية للمنظمة، وأن الوساطة، بالنسبة إلى الدول الأعضاء، تظل أداة لا غنى عنها في التسوية السلمية للصراعات. إن جمهورية أفريقيا الوسطى تبقى ثابتة على التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن نصوصاً متعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات - بالدرجة الأولى عن طريق الوساطة والوقاية.

المجتمع الدولي يواجه تحديات كثيرة يلزمنا أن نضع لها استجابات مناسبة من أجل أن تتمكن من بناء عالم أفضل معاً. ونولي أهمية خاصة لمسألة تغيير المناخ والبيئة. إن حماية البيئة ومحاربة تغيير المناخ تحديان كبيران، وأولويتان أيضاً للمجتمع الدولي، في ضوء المخاطر الكثيرة والمتنوعة التي تترتب عنهما على النظم الأيكولوجية وعلى الاقتصادات.

الاحتفالات، في العام القادم، بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر قمة الأرض الأول المعني بالتنمية المستدامة ستكرس للغابات. فالغابات المدارية، بما فيها الغابات في جمهورية أفريقيا الوسطى تتعرض لشتى الأنشطة المؤذية والمدمرة، المرتبطة بالضغط الذي تفرضه المشاكل الاجتماعية والكوارث الطبيعية. وما فتئت البلدان المعنية تعترف بالحاجة إلى رسم سياسات تحكم استخدامات الأرض من أجل حفظ التنوع البيئي، النباتي والحيواني على السواء، في هذه المناطق.

كما أن الجفاف، الذي يعيث فساداً في الوقت الحاضر في القرن الأفريقي، حيث يتعرض للخطر ما يقرب من ١٢ مليون إنسان، يشكل مصدراً للقلق عميق ويتطلب تعبئة واسعة النطاق من المجتمع الدولي.

وبدون السلام والأمن، لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة على السكان ككل.

ومن وجهة النظر هذه، عقدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مائدة مستديرة في بروكسل مع شركائنا في التنمية بتاريخ ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، بغية زيادة وعي المجتمع الدولي إزاء احتياجات تمويل البرامج المحددة في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

وما زالت المسألة الأمنية في صميم اهتماماتنا. فثمة جزء من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى ما فتئوا يعانون من اعتداءات المتمردين المنتمين إلى جيش الرب للمقاومة التابع لجوزيف كوني. ونشاط جيش الرب للمقاومة، وهو جيش متمرّد عديم الرأفة ويتصف بالوحشية ومن بلد لا حدود مشتركة له مع جمهورية أفريقيا الوسطى، يظل مصدر الفظائع والدمار، والنهب، والاعتصاب، والتجنيد القسري، وتهجير الرجال والنساء والأطفال. ويلزم تعبئة جميع الجهات وتخصيص الموارد المشتركة للقضاء على هذه الآفة مرة وإلى الأبد.

وتقدر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حد كبير مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وما زلنا نعتقد أن جمهورية جنوب السودان سوف تنضم إلى البلدان المتضررة الأخرى في هذا الكفاح الذي لا هوادة فيه ضد عدو عابر للحدود له طموحات خفية تضر بالاستقرار اللازم لتنمية منطقتنا دون الإقليمية.

إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ترك فراغاً أمنياً يحاول بلدي أن يملأه رغم مواردنا المحدودة. وينطبق الشيء نفسه على بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي نشرتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتنتهي ولايتها في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إن مكافحة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان هي من مسلمات مجتمعتنا. ونأمل أن نراها تندرج في نهج شامل لا يعيق عملية حل الأزمات والتراعات السياسية حول العالم، أو يقوض الجهود الإقليمية والدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتعلق جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية خاصة على إصلاح هذه المنظمة وهيئتها كافة بشأن هياكلها، وطرائق عملها، وأساليب عملها. لهذا السبب، لا نزال ملتزمين بالموقف الأفريقي إزاء مجلس الأمن. والواقع أن مجلس الأمن أخذ يفرض تدريجياً سلطة الأمم المتحدة في جميع الأزمات الجارية في العالم، واضعاً إياها في خدمة السلم والأمن الدوليين. فأعماله مشروعة وستظل مشروعة. وسوف تزداد سلطته تعزّزاً عندما تتوصل إلى اتفاق على توسيع نطاقه، الأمر الذي يمكننا من مراعاة الدول الناشئة الجديدة عن طريق إعطاء مكان أكثر إنصافاً لجميع القارات.

وبلدي، شأنه شأن العديد من الدول الأفريقية، ما فتئ يشارك في السير على الطريق نحو الحكم الديمقراطي منذ تسعينات القرن الماضي. وكجزء من عملتنا الديمقراطية، نسعى لتحسين إدارة السياسة العامة على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونذكر أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذه المجالات.

والثقة المتجددة من جمهورية أفريقيا الوسطى بقائد الجيش فرانسوا بوزيزي يانغوفوندا، فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، تمنحه الفرصة لتابعة المهمة الناجحة التي بدأها في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ونحن مصممون على إنهاء عدم الاستقرار وطي صفحة الاضطرابات السياسية والعسكرية في نهاية المطاف. فذلك سيمكّنه من التركيز على إعادة الإعمار. وبعبارة أخرى، سوف نفعل كل ما في وسعنا من أجل توطيد السلام الذي يضمن التنمية الدائمة.

وعلى الرغم من حالات الصراع التي تهدد بعكس المكاسب التي تحققت منذ عام ١٩٤٥، فإن الأمم المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء، قد أحرزت بعض النجاح في صون السلم والأمن الدوليين. وثمة عنصر هام يغذي هذا النجاح هو تعزيز الأمم المتحدة لمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل المسالمة أو السلمية.

وتؤيد حكومة ترينيداد وتوباغو بشدة اختيار الرئيس لموضوع هذه المناقشة، "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". وفي رأينا، أن ذلك يوفر فرصة لأعضاء المجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامهم مجدداً بهذا المبدأ الهام، وهو ليس متجسداً في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل فهو أيضاً مقبول بصورة واسعة لأنه يشكل جزءاً من القانون العرفي الدولي.

إن الميثاق هو صك قانوني أساسي يحكم سلوك العلاقات الدولية بين الدول. وفي الواقع أن المادة ٣٣ تفرض التزاماً على أطراف النزاع لتسوية يلزمهم قانوناً بتسوية منازعاتهم أولاً بالوسائل السلمية. وبموجب الفصل السابع من الميثاق، يتعين على مجلس الأمن أيضاً أن يلجأ كمالأد أول، إلى استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات التي تشكل تهديدات للسلم وانتهاكات السلام وأعمال العدوان.

إننا نجتمع في وقت تسعى فيه الشعوب في كل مكان إلى التماس أدوار مباشرة على نحو أكثر في إدارة دفة الحكم في مجتمعاتها؛ وفي وقت ليست فيها مستعدة أن تظل متفرجة صامتة أمام المحن؛ وفي وقت نجد فيها المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون على استعداد للموت في سبيل التحرر من الطغيان ومن أجل الديمقراطية؛ وفي وقت لا يمكن فيه قبول القيادة غير الديمقراطية؛ وفي وقت توحد فيه وسائل الإعلام الاجتماعية شعوب العالم في مجتمع عالمي بتطلع واحد، ألا وهو كرامة الإنسان؛ وفي وقت تتوق فيه أرواح الشعوب

وتعزيز قدرات قواتنا الدفاعية والأمنية، المقرر أن تتولى زمام الأمور من القوات الدولية، ما زال بعيداً عن الاكتمال. وأود هنا أن أشكر الأمم المتحدة من خلال صندوقها لبناء السلام، الذي ما برح يدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في سعيها الدؤوب لتحقيق السلام والاستقرار.

وفي ضوء كل هذا، أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل بناء السلام ومنع نشوب الصراعات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإننا نرحب مقدماً بجميع الالتزامات التي تتخذ أو ستتخذ لصالحنا. ونحن مقتنعون بأن ثمار هذه الجهود سوف تعود بالفائدة على كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقع في قلب القارة الأفريقية، والمنطقة دون الإقليمية برمتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد سوروجراتان رامباتشان، وزير الخارجية والاتصالات في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد رامباتشان (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أهنيئ السيد النصر بانتخابه رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وأعرب له عن أفضل تمنيات رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو، السيدة كاملة برساد - بيسيسار، وتمنيات بلدي حكومة وشعباً، الذي أحاطب الجمعية باسمه.

وأرحب أيضاً بجنوب السودان كأحدث عضو في الأمم المتحدة.

قبل أكثر من ستة عقود، أنشئت الأمم المتحدة لكي، في أمور أخرى، تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتدفع بالرفقي الاجتماعي قدماً، وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وتستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها.

قائمة أولويات الشعوب. وبوصفنا قادة العالم، علينا أن نتوقف، لإعطاء الإجابة. والآن وأكثر من أي وقت مضى، يتعين على العالم أن يخصص موارده بصورة منصفة، وأخلاقية، وقابلة للاستدامة وشفافة.

وبينما نحن في الأمم المتحدة نتكلم بصورة عامة عن الوساطة لتسوية الخلافات فيما بين الدول، ربما ينبغي للوساطة الحقيقية أن تكون بين الأجيال. إذ يجب على القادة الآن اعتماد أساليب قيادة تراعي الإصغاء باهتمام إلى آراء المحكومين. ويتعين على القادة تطوير نهج تبني توافق الآراء وتعزيز المشاركة، فالشعوب اليوم تطالب بمشاركة أكبر في الكيفية التي يُرسم بها مستقبلهم. إنهم يريدون أن يكتبوا ذلك المستقبل، لا أن يُملأ عليهم. يريدون أن يبلغوا المصير الذي خططوه لأنفسهم، وليس ذلك المصير الذي خُطط لهم.

إن التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لن يتحقق إلا بوحدة الهدف، على الصعيد الوطني والعالمي، وهي حقيقة لن تكون ممكنة إلا عندما تسخر طاقات جميع ذوي المصالح من أجل رؤية مشتركة. والرؤية المشتركة لا يمكن رعايتها عندما يسمح بوقوع الصراعات الداخلية أو الخارجية. وهذا يؤدي إلى المزيد من عزلة الشعوب التي كثيراً ما تلجأ إلى العنف والسلوك المؤذي اجتماعياً لحل الخلافات.

إن ترينيداد وتوباغو ما برحت تؤيد تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذا يركز على دعمنا لنظام دولي يقوم على احترام سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نقدر سيادة الإقليمية للدول، وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، والحريات الأساسية للأفراد. ونرى أن النهوض بالعدالة لا مندوحة عنه للحفاظ على السلم والأمن على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك لا يمكن إحراز أي من هذه الأهداف إن لم تكن هناك أنظمة تشجع الدول الأعضاء على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ولذلك نطلق دائماً

في العديد من الدول إلى الديمقراطية ولا يمكن استرضائها بوعود كاذبة بالمدينة الفاضلة البعيدة المنال. وفوق ذلك كله، نشهد مستويات من استبعاد الشباب وتلمل في صفوفهم يتحدى القادة لسد الفجوة بين ثقافات وتقاليد الحكم والتطلعات الجديدة. ولن يتحقق أي مستقبل يسوده السلم ما لم يتم الالتفات إلى سخط الشباب.

إن التطورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكشف النقاب عن نفور شامل في صفوف الجماهير التي تعيش في ظل أنظمة تدوس بالأقدام الحريات الأساسية للديمقراطية، ولا تسمح بالمشاركة في الحكم. وفي عالم مترابط من خلال وسائط الإعلام الاجتماعية، فإن مخاطر حدوث انتفاضة للشعوب تتجاوز القارات والحدود هي مخاطر حقيقية. إنها ضرب من ضروب الفوضى الاجتماعية التي يتعين علينا نحن القادة جميعاً منعها. وإن لم نفعل ذلك، سنخسر المكاسب التي حققناها وثمة فوضى قد يطلق عناؤها.

ما هي الأسباب وراء كل هذا؟ إنها تتعلق بإدراك حسي بالحرمان تشعر به الشعوب اليوم. فالحرمان سياسي بطبيعته من حيث تقاسم الحكم؛ وهو أيضاً مادي بطبيعته، لأنه يتعلق بالطريقة التي يشعر بها الناس نحو الكيفية التي تخصص فيها الموارد في بلدهم؛ والحرمان أيضاً روحي بطبيعته، لأن الفراغ العام الذي تشعر به الناس عندما يتعلق الأمر بتحقيق إمكاناتهم البشرية.

من الناحية السياسية، فقد ولى عصر الاستبداد وأساليب القيادة المناهضة للديمقراطية. وبالنسبة للشعوب، فإنه عندما يتعلق الأمر باستخدام الموارد المادية في بلدانها، تريد أن ترى توزيعاً أكثر إنصافاً لها وتطبيق ذلك بطرق تحسن مستويات المعيشة. إن القدرة حتى على تناول وجبة طعام واحدة، أو تلقي الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم ووسائل النقل العام المعقولة التكلفة والإسكان على رأس

إننا في ترينيداد وتوباغو نؤيد الموقف الذي تتخذه محكمة العدل الدولية ولجنة القانون الدولي ومفاده أن جميع الدول الأعضاء مُلزَمة في علاقاتها الدولية بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتناقض مع مقاصد الأمم المتحدة. لهذه الأسباب، علينا دائماً أن نؤيد أنه ينبغي تسوية منازعات الحدود في منطقتنا أو في أي جزء من العالم بالوسائل السلمية. ومن الجدير تذكركه أن ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٧٠، بفضل المساعي الحميدة لرئيس وزرائنا، المرحوم السيد إيريك وليمز، يسرت إلى إبرام بروتوكول بورت أوف سبين، حيث وافقت بموجبه غيانا وفنزويلا على وقف مؤقت بشأن النزاع على حدودهما لمدة ١٢ عاماً.

ومنذ ذلك الحين، أيدت ترينيداد وتوباغو مبادرات أخرى طرحتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، وهي مبادرات تهدف إلى حل هذا النزاع بالوسائل السلمية. وفي مناطق أخرى، شجعنا على استخدام المساعي الحميدة والوساطة لحل النزاع على الحدود بين بيليز وغيانا، وكذلك المنازعات الداخلية في هايتي. وتأييدنا لهذه المبادرات الإقليمية يتماشى مع أحكام المادة ٥٢ من الميثاق التي تتوخى دوراً للمنظمات الإقليمية في تسوية منازعات محددة.

وفضلاً عن ذلك، أيدنا دائماً ضرورة تسوية الصراع في الشرق الأوسط بالطرق السلمية. وتؤيد ترينيداد وتوباغو مسعى الفلسطينيين من أجل إقامة دولتهم مع حدود آمنة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل التي يجب أيضاً أن تنعم بحدود آمنة وفي منأى عن أي هجمات إرهابية. ولا بد للأمم المتحدة من أن تظل تتحلى بالقيادة وأن تعمل مع جامعة الدول العربية وغيرها من الكيانات لحل صراع بين إسرائيل وفلسطين دام لعقود ليتسنى إحلال السلام الدائم في المنطقة.

صيحات قوية في دعمنا لعمل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الخاصة التي أنشئت لتعزيز السلم بإقامة العدل.

إن ترينيداد وتوباغو في تنميتها الاقتصادية تعول على اكتشاف واستغلال موارد الحياة، والموارد الحية والمعدنية في المناطق البحرية في إطار ولايتنا القضائية الوطنية. ولكي نقوم بهذا، يتعين علينا ترسيم حدودنا البحرية مع الدول الساحلية المجاورة وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من قواعد القانون الدولي المنطبقة. وبوسعنا أن نؤكد للجمعية أن هذا تم بالوسائل السلمية، إما من خلال المفاوضات الدبلوماسية أو من خلال التحكيم وفقاً لأحكام المرفق السابع من الاتفاقية.

إن ترينيداد وتوباغو تقرر بأهمية الحاجة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبالتالي فقد أصبحنا أطرافاً في عدة اتفاقيات لتسوية المنازعات التجارية والاستثمارات. وأعطيت هذه الاتفاقيات قوة القانون في ولايتنا القضائية. فعلى سبيل المثال، فإن القانون المتعلق بقرارات التحكيم الأجنبي لعام ١٩٩٦ ينفذ التزامات ترينيداد وتوباغو بموجب اتفاقية ١٩٥٨ المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا كدولة طرف في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول أخرى، نقر أيضاً بأن هذه الدول والرعايا الأجانب الذين يستثمرون في ترينيداد وتوباغو يجب أن يكون بوسعهم قبول خدمات التوفيق والتحكيم التي يقدمها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وهي هيئة دولية محايدة تعمل على حل الخلافات التي تنشأ عن الاستثمارات المحتملة. وهذه المعاهدات لا تنص على إعطاء التطمينات اللازمة للمستثمرين بأن أي نزاع قد ينشأ ستم تسويته من خلال عملية موضوعية؛ بل ستكون أيضاً بمثابة حوافر للمستثمرين في المستقبل لممارسة الأعمال التجارية في ترينيداد وتوباغو.

المتحدة للمرأة). واتساقاً مع هذا الإجراء، تثنى ترينيداد وتوباغو على المقرر الذي اتخذته الدول الأعضاء ضمن القرار ٢٨٣/٦٥، الذي يسلم بأهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب المنازعات وحلها، في جميع مراحلها وبجميع مستوياتها وجوانبها، فضلاً عن ضرورة معالجة عدم تولي النساء رئاسة جهود الوساطة أو تولي دور قيادي فيها.

إن النساء من بين أضعف الناس خلال الصراعات أو الصراعات الداخلية أو غيرها. ومن هنا، يجب إشراكهن في جميع العمليات المتصلة بتسوية المنازعات ومنع نشوب الصراعات. إن عدم وجود المرأة في العملية قد ينجم عنه إبرام اتفاقات سلام غير شاملة في نطاقها قد لا تعالج تلك المسائل التي تؤثر في المرأة طيلة فترة الصراعات وتستمر بعد ذلك.

إن شمول المرأة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية ومنع نشوب الصراع مرتبط بدورها في العملية السياسية. وأينما كانت المرأة، في العالم، لا يجوز تجاهلها في عملية صنع القرار السياسي. وما برحت دولة رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو تظهر التزامها بمشاركة المرأة في الحكومة بطرق مجدية، على الصعيد الوطني والدولي. ومناصرتها فيما يتعلق بهذه المسألة أدت إلى استضافة ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١١ لحلقات دراسية إقليمية للنهوض بهذه القضية الديمقراطية والعدالة.

إن رئيسة الوزراء كاملا برساد - بيسيسار، إذ تأخذ في الحسبان أهمية هذا الموضوع، استضافت بنجاح يوم الاثنين الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة وبالاتحاد مع دول أخرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن المشاركة السياسية للمرأة. ومما بعث على ارتياحنا أن رأينا القاعة تعج بالنساء من جميع أرجاء العالم لمناصرة

إن شأننا في هذا شأن بقية العالم فقد شهدنا لردح طويل جدا من الزمن خسارة فظيعة في الأرواح وتدميراً كبيراً في الهياكل الأساسية مما حطم آمال وتوقعات العديد من الشباب من أجل مستقبل مشرق في مسقط رأسهم.

إن الجهود التي تبذلها الدول على الصعد الوطنية والإقليمية من أجل تسوية المنازعات تشدد على مسؤوليتها الأساسية بموجب الميثاق الذي يقضي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. هذه جهود تكميلية لدور الأمم المتحدة وتعزيزاً له على النحو الذي قرره الميثاق. لذلك ترحب ترينيداد وتوباغو بإعادة التشديد على الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغير ذلك من وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية، كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/189)، وكذلك القرار ٢٨٣/٦٥ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، المعنون "تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها".

خلال مشاركة دولة السيدة كاملا برساد - بيسيسار، رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو في المناقشة العامة في العام الماضي (انظر A/65/PV.20)، أخذت زمام المبادرة السياسية بدعوة الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد اتخذت الجمعية العامة ذلك القرار في نهاية المطاف بوصفه القرار ٦٥/٦٩، الذي يدعو الدول إلى تعزيز التمثيل المتساوي للمرأة في جميع عمليات صنع القرار في ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وبعد عام من ذلك، ما فتئت الأمم المتحدة تخطو خطوات واسعة لجعل المرأة تحتل مكاناً مركزياً في جميع أنشطتها. وقد تجسد هذا، على سبيل المثال، في إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم

الإنسان الأساسية. ومن هنا، ندعو جميع الدول القادرة على القيام بذلك أن تساهم في اليونيسيف، وفي لجنة الصليب الأحمر الدولية وفي الصندوق الاستئماني للضحايا التابع لمحكمة العدل الدولية الذي يساعد في إعادة تأهيل الأطفال وغيرهم من ضحايا الصراعات المسلحة.

تؤيد ترينيداد وتوباغو عدداً من العناصر الأخرى المتضمنة في القرار ٢٨٣/٦٥ المتصلة بتعزيز مركز الأمم المتحدة في مساعدة الدول على تطوير قدراتها لتسخير الوساطة وغيرها من الوسائل السلمية لحل المنازعات. ولئن كان اتخاذ هذا القرار أمر جدير بالثناء، فما هو إلا وسيلة لغاية. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل بأن تنفذ جميع جوانب القرار تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، تود ترينيداد وتوباغو أن تشدد على أهمية توفير الموارد الكافية لإدارة الشؤون السياسية ووحدة دعم الوساطة التابعة لها. وما لم تتوفر الموارد اللازمة، لن يتمكن الأمين العام من استخدام مساعيه الحميدة وغير ذلك من قدرات الوساطة بفعالية للمساعدة في حل المنازعات الحالية والتي ستنشأ في المستقبل.

إن تصعيد الصراعات المسلحة والعنف المسلح تذكيره عدة عناصر. وأحد العناصر الانتشار غير الشرعي للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يجري تحويلها من السوق الشرعية إلى التجارة غير المشروعة. والأمم المتحدة وفقاً لالتزاماتها بموجب الميثاق بتعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، قد أقرت بما يرتبه الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية من أثر على سلم وأمن البلدان والمناطق، وقد اتخذت عدة قرارات ونفذت برامج مختلفة لمعالجة هذه المسألة.

بيد أنه بالنسبة لنا في ترينيداد وتوباغو ومنطقة الجماعة الكاريبية، فإن أهم تدبير طموح أتخذ حتى الآن هو القرار بعقد مؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٢ للتفاوض على نص

القضية المشتركة للمساواة بين الجنسين. وقد بين الحدث بوضوح أن صغر حجم البلد لا يمنعه من تحقيق أحلام كبيرة وتحقيق طائفة من المثل العليا في سبيل التنمية البشرية.

وكجزء من الحلقة الدراسية، كانت رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو من بين القادة الذين وقعوا إعلاناً بشأن تعزيز المرأة على الصعيد السياسية. وتأمل ترينيداد وتوباغو في أن تفضي النتيجة التي خلص إليها هذا الحدث إلى زيادة الوعي والمناقشة بشأن مشاركة المرأة في الحكومة وتعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي. وتماشياً مع هدف هذا الاجتماع، تهيئ ترينيداد وتوباغو بالدول الأعضاء العمل على تنفيذ أحكام القرار ٢٨٣/٦٥ بشأن شمول النساء ليعملن بوصفهن وسيطات في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب الصراعات. وفي الوقت نفسه، نرحب أيضاً بالجهود الكبيرة التي تبذل من أجل تعيين وسطاء رئيسيين من البلدان النامية ومن البلدان الصغيرة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تلك الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تعيين موظفي الأمم المتحدة.

إن الشباب لدينا شأنهم شأن النساء عرضة جداً أيضاً للآثار السلبية للتراع، ولذلك لا بد من حمايتهم أيضاً. ومن عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية يتبين أن السبب في إحالة مرتكبي جرائم الحرب الذين تجرّ محاکمتهم أو يجري التحقيق معهم هو لأنهم كانوا مجندين أو أطفال رهن التجنيد في قواتهم المسلحة الوطنية وهم دون سن الخامسة عشرة، أو جرى استخدامهم للاشتراك بصورة فعالة في الأعمال القتالية. وبالإضافة إلى الآليات الرامية إلى تقديم المتهمين للعدالة، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الشباب الذين نجوا من الصراعات ليتسنى لهم إحراز تقدم وبلوغ الحد الأقصى لقدراتهم والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم. ويمكن تحقيق هذا إذا كانوا قادرين على التمتع بحقوق

فلا يجوز أن يتجاهلها القادة. ونحن مقتنعون بأن تلك التطلعات سوف تتحقق إذا ما اتبعت، من بين استراتيجيات أخرى، الوساطة وغيرها من الوسائل السلمية لحل الخلافات، ليس فقط فيما بين الدول، بل فيما بين الأفراد ودخل البلدان.

إن ترينيداد وتوباغو ما برحت ملتزمة بالعمل مع الشركاء الإقليميين والأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة لتعزيز السلم العالمي. وعلينا أن نزيد من قدرتنا على استخدام الوساطة التي يكملها إدخال نهج إلى الحكومة وإدارة الحكم، من قبيل زيادة مشاركة النساء والرغبة في بناء توافق الآراء.

نعتقد أنه ما لم يصغ القادة على نحو أكثر، وما لم تُسخر الوساطة لحل المنازعات، وما لم نعمل على إشراك نساتنا المهمشات في الحكم، وما لم نصغ إلى الرسالة الحقيقة في عصرنا التي تنادي بقدر أكبر من المشاركة في الحكم، وما لم ندرك أن البشرية تواجه تحديات مشتركة وهي تعالج مسائل من قبيل تغير المناخ، فإن العالم سيفوت فرصة ذهبية لتعزيز قضية البشرية وتعزيز السلام العالمي.

لذلك فلنسع إلى تدليل تحدياتنا العالمية المشتركة، لأنه إذا عملنا بخلاف ذلك سنخذل الأجيال المقبلة من البشرية، وذلك عمل لن يغتفر ولن ينسى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيلبرت سابويا سونبي، وزير الخارجية والعلاقات المؤسسية في أندورا.

السيد سابويا سونبي (أندورا) (تكلم بالقطلوونية، والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود في مستهل كلمتي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة تعيينه عن جدارة، وأهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر عن انتخابه رئيساً عن الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

لمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وما فتئت ترينيداد وتوباغو وشركاؤها في الجماعة الكاريبية يعملون بمهمة في مداوات اجتماعات اللجنة التحضيرية لدراسة العناصر الممكن إدراجها في المعاهدة. وإنما إذ نقرب من مؤتمر عام ٢٠١٢، ونبدأ في التأمل في البنود التي سيتم إدراجها في المعاهدة، لا بد لنا أيضاً من إيلاء قدر كبير من الاهتمام لكفالة وجود أحكام مناسبة في المعاهدة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ في المستقبل فيما بين الدول الأطراف بشأن تفسير أحكام معاهدة تجارة الأسلحة وتطبيقها.

إن عدم توفر الوسائل السلمية لحل المنازعات أدى إلى إبادة جماعية، وارتكاب جرائم حرب وغير ذلك من الأعمال الفظيعة التي تشكل شاعلاً للمجتمع الدولي. وفي العديد من الحالات، عرقلت النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ودمرت الحياة البشرية، وحدثت من قدرة العديد من الدول الداخلة في منازعات، لا سيما تلك التي تقع في العالم النامي، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين علينا أن ننقذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب التي جلبها التعصب وكره الأجانب ونزاعات الحدود والخلافات بشأن تخصيص الموارد. نحن في ترينيداد وتوباغو نشعر أن الطريقة المحددة للقيام بهذا أن تركز استراتيجية التدخل، كما يركز بلدي، على التعليم التمهيدي الشامل، لأننا نعتقد أن القيم الإنسانية التي تُغرس في أذهان الأطفال منذ الولادة حتى سن الخامسة أو السادسة تساعدهم في تقدير قيمة السلام وقيمة السلام في التواصل بين الناس.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى من أن تعالج نفاذ الصبر والتملل السائد في أوساط شباب اليوم حيث فاض بهم الكيل بسبب إساءة استخدام الموارد وعدم توفر الشفافية في مشاركة الشعوب في عمليات الحكم. إما رغبتهم في إعادة تشكيل العالم لكي يعكس مشاركة أكبر واعتناق المبادئ الديمقراطية،

بشكل خاص البلدان الضعيفة للحيلولة دون أن تقع على كاهلها عواقب الركود بصورة منهجية.

قبل ثلاثين عاماً، في عام ١٩٨١، عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر بشأن البلدان الأقل نمواً. وعقد المؤتمر الرابع في الربيع الماضي، مما يثبت صعوبة تحقيق تغيرات كبيرة للتخفيف من ضعف تلك الدول وهشاشتها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بقلق إزاء خلفية الركود العالمي، أن العديد من البلدان المتقدمة النمو كثيراً ما تأخذ مواقف حمائية. إما فيما يتعلق بالقناعة التي مفادها أن عالمنا يسوده قدر أكبر من الحرية هو عالم يتسم بقدر أكبر من العدل، فعليناً أيضاً أن نقول أن عالمنا أكثر انفتاحاً وأقل حمائية يؤدي إلى توازن أكثر إنصافاً وإلى تحسينات في أحوال المحرومين.

إن أندورا، بنطاقها الصغير واستقلالها العلماني وعزلتها بين الجبال، تقوم بعملية بعيد المدى في الانفتاح الاقتصادي. وقد خططنا أيضاً لبناء نموذج من النمو الشامل الذي لا يتجاهل أحداً، وهو نموذج لا يمكن بنائه بتخلي المرء عن المجتمع الدولي أو بانعزاله عن العالم.

إنني أتكلم عن الانفتاح الاقتصادي، بيد أن الانفتاح على العالم لا يمكن أن يكون في ظل اقتصاد مقيد، ومن الواضح وضوح الشمس أن الانتعاش من الأزمة وبدء مرحلة جديدة من النمو لن يتحقق نتيجة للتدابير الاقتصادية وحدها. إن السعي إلى توازن شامل ومستدام يجب أن يشمل بالضرورة التطرق إلى عوامل ليست مقيدة اقتصادياً ولكن ذلك يؤكد الإجحافات القائمة بين البلدان.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن العمل الذي تم في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١١ الذي عقدته الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في شهر حزيران/يونيه والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، (القرار ٦٥/٢٧٧) الذي اتخذته الدول

باسم إمارة أندورا والحكومة التي أتشرف بتمثيلها، أحاطت هذه الجمعية بفخر وحس بالمسؤولية والتعاون والمشاركة. إن الأمم المتحدة ومنظومة القانون الدولي ومنهما تنشأ المساواة في المكانة بين جميع الدول. وهذا هام بشكل خاص لدول مثل أندورا، صغيرة من حيث البعد المتعلق بالأراضي ولكنها كبيرة في القيم والتاريخ.

لقد اتسمت السنوات الأخيرة بأزمة عميقة متعددة الجوانب، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، ولكنها بشكل خاص جداً أزمة قيم. والآن علينا جميعاً أن نرسي الأساس لعملية الانتعاش، ويتعين علينا أن نكون واضحين تماماً إزاء القيم والمبادئ التي نريد أن نستمر في بناء العالم عليها. ولا نحتاج إلى أن نذهب إلى ما يتجاوز الروح التأسيسية للجمعية العامة، فهي مؤسسة جميع الدول فيها، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، تخاطب إحداها الأخرى على قدم المساواة من أجل النهوض بالسلم والحرية والعدالة.

ومثلما نشأت الأمم المتحدة بعد حرب عالمية دامت حتى قلبت العالم رأساً على عقب، فإنه يتعين علينا الآن مرة أخرى أن يكون بوسعنا تعريف الأسس الأخلاقية والسياسية للنظام الجديد. إن أولويتنا التي وضعتها الأمم المتحدة هي التنمية الشاملة والمستدامة. ولا يمكن أن تكون هناك استدامة من دون شمول. وإذا ما أرادت الجمعية التي نهضت من حطام حرب مدمرة أن تعطي صوتاً إلى شعوب العالم، فيجب أن نكون قادرين الآن على أن نكفل عدم استبعاد أحد من المستقبل الذي نرسمه معاً.

علينا أن نكون حريصين على ألا يؤدي الانتعاش الاقتصادي من الركود إلى زيادة في التفاوتات التي تُفهم بوصفها إجحافاً، وهي قائمة بالفعل. وهكذا، وحيث يوفر القانون الدولي الحماية لدول مثل دولتنا التي ليست لديها أي قدرة عسكرية، كذلك يجب أن يراعي النمو الاقتصادي

المشاركة، وأعربت فيها عن اعتزامها تكثيف جهودها لمكافحة هذا الوباء. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة فإن الفيروس رمز حتمية أن يشمل التقدم في ذلك الميدان الجميع بنفس القدر. وبينما أصبح الإيدز في البلدان المتقدمة النمو مرضاً مزمناً تتم معالجته بصورة مناسبة، فإن المرض في المناطق الأشد حرماناً وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يزال قاتلاً وخاصة في المجتمعات الأقل حيازة للموارد.

وبالإضافة إلى الزيادة في الموارد من أجل القيام بالبحوث والمعالجة وزيادة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، فإنني مقتنع بأن توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان عامل رئيسي أيضاً في مكافحة الوباء الذي يستحوذ على أشد الناس فقراً، ولكنه أيضاً يتتلى شعوباً غارقة في الجهل والظلم.

ومع ذلك كله، فإن نطاقاً للالتزامات التي قطعت والتقدم الذي أحرزته سائر الدول في مكافحة الإيدز ينبغي أن يكون مصدر ارتياح، حيث يندر أن يكون المجتمع الدولي قادراً على وضع رد واضح وسريع جداً وبالإجماع عندما يواجهه تهديد على هذا النطاق. وسيكون من المدهش إذا تم تحقيق نفس المستوى من الوعي والالتزام في الكفاح ضد الأمراض غير المعدية، من قبيل أمراض تصلب الشرايين، والسرطان والسكري. وتلك الأمراض أيضاً، ربما أنها ليست واضحة جداً كحالة الإيدز، هناك أمراض تزيد التفاوت بين البلدان. هذا المبدأ تم به الاعتراف به في الإعلان السياسي (القرار ٢/٦٦) الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن منع ومكافحة الأمراض غير المعدية الذي عقد مؤخراً.

هذا هو السبب في أن تهديد تغير المناخ كبير الركود العالمي أو يفوقه. بعض البلدان ولا سيما تلك التي تعيش على مواردها الطبيعية الخاصة، مهددة بشكل خطير بتغير المناخ. قد يكون ذلك هو حال أندورا أيضاً، التي أسست جزءاً كبيراً من رفاهيتها الاقتصادية على الثلوج والسياحة الجبلية. لذلك فإننا سوف ندعم دائماً أية مبادرة تهدف إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى مكافحة تغير المناخ، واتخاذ خطوات للتكيف مع ما هو على الأرجح بالفعل حقيقة واقعة. في هذا السياق، ينبغي أن نؤكد على دخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ، فيما يخص أندورا بتاريخ ٣١ أيار/مايو.

يجب علينا ألا نغفل حقيقة أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو ضمان السلام والأمن في إطار من الحرية واحترام حقوق الإنسان. تماماً كما في الماضي، ظهرت الدول لضمان السلام الاجتماعي والحرية الفردية لمواطنيها، فإن للأمم المتحدة أيضاً سبباً لوجودها يتمثل في صون السلم والأمن وسيادة القانون الدولي.

اليوم، نحن نتحدث عن نمو اقتصادي شامل ومستدام، وعن وعي جديد وعميق بخطور تغير المناخ. لا يمكننا أن ننسى أن هذه المسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز إيجاد عالم أكثر أماناً. يؤدي النمو الذي يترك المزيد من الفئات الضعيفة خلفه، ويستبعد أقل البلدان نمواً، إضافة إلى

لا ينبغي أن تنسينا هذه النجاحات أن أكثر التحديات خطورة التي يواجهها المجتمع الدولي وهذه الجمعية العامة، التي

لا ينبغي أن تنسينا هذه النجاحات أن أكثر التحديات خطورة التي يواجهها المجتمع الدولي وهذه الجمعية العامة، التي

لا ينبغي أن تنسينا هذه النجاحات أن أكثر التحديات خطورة التي يواجهها المجتمع الدولي وهذه الجمعية العامة، التي

لا ينبغي أن تنسينا هذه النجاحات أن أكثر التحديات خطورة التي يواجهها المجتمع الدولي وهذه الجمعية العامة، التي

لعصبة الأمم، رائدة الأمم المتحدة الموجودة اليوم. لقد علمنا ولسون ألا فائدة تذكر بأن نكون ديمقراطيين في الداخل إذا لم نكن قادرين على تصدير الديمقراطية إلى خارج حدودنا، وأن الدولة التي تدير ظهرها للبلدان التي لا تزال تعيش تحت القهر، والتي لا تحترم فيها أبسط الحقوق والحريات الأساسية، لا يمكن أن تعتبر ديمقراطية.

لهذا السبب، يتعين علينا الترحيب بموقف إيجابي خاص، بما أسماه الريع العربي. إننا نأمل مخلصين أن تتعزز تلك الحركات من أجل الديمقراطية في المستقبل. في هذا السياق، أيدنا في تموز/يوليه، أن يصبح جنوب السودان العضو ١٩٣ في الأمم المتحدة. واليوم، نحن سعداء بهذا الواقع، ونرحب به بحرارة كبيرة. إن وجود عالم أكثر ديمقراطية يعني وجود عالم أكثر دينامية، ولكن أيضا أكثر أمنا لأنه أكثر عدلا. ومعظم حالات الفشل الأمني في عالمنا، كما قلت قبل قليل، يغذيها الظلم.

كذلك فيما يخص الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يتعين أن نواصل تشجيعنا للحوار والوساطة. إن تطلعات الشعب الفلسطيني لإقامة دولة ديمقراطية ومسالمة، تطلعات مشروعة وكذلك الرغبة الإسرائيلية في الحصول على ضمانات لوجودها وأمنها. إن الهدف النهائي المتمثل في الاعتراف المتبادل بدولتين من قبل شعبين، على أساس حدود ١٩٦٧، مع تبادلات متكافئة ومتفق عليها، هو الآن قيد المناقشة.

هناك خطوة ممكنة وسيطة في المدى القصير يمكن أن تمثل عنصر أمل للشعب الفلسطيني، وهي تتمثل في الحصول على مركز الدولة المراقبة، شريطة ألا تستخدم لأغراض تتعارض مع استمرار المفاوضات، بل لتحقيق الهدف المذكور آنفا. يجب على إسرائيل أن تساهم أيضا في تلك الروح، وتتجنب المواقف التي يمكن أن تؤثر على الوضع النهائي.

الآثار الناجمة عن تغير المناخ، إلى عالم أقل أمنا وأقل استقرارا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر المساوية هنا في نيويورك التي تؤوي مقر الأمم المتحدة. كما أشار إلى ذلك الرئيس أوباما يوم الأربعاء الماضي (انظر A/66/PV.11)، إننا نشهد اليوم رمزا لصعود جديد لنيويورك في ساحة "غراوند زيرو"، حيث كان هنالك قبل ١٠ سنوات جرح مفتوح وركام من الفولاذ المتلوي، وقلب ممزق في وسط المدينة.

هذا العام، اختتمنا العقد الأول من الألفية بدون حل للتهديد الذي يواجه أمن عالمنا، ألا وهو الإرهاب الدولي. ورغم تحقيق تقدم على هذا الصعيد، ما زال الخطر مستمرا. ينبع الإرهاب من الحقد والشر. ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أنه يضرب أطنا، على وجه الخصوص، حيث تنعدم الآمال الاقتصادية، وتسود الأمية، وحيث انعدام الثقافة، والفقر والتهميش، وباختصار، حيث لا توجد الديمقراطية.

لذلك، في مسعى الترويج لعالم أكثر أمنا، سوف تكون جهودنا دوما مطلوبة للتصدي لجميع أنواع التمييز. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد على الإعلان السياسي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي اعتمد في ذلك الوقت أثناء انعقاد الجمعية العامة. لقد مرت أيضا ١٠ سنوات على إعلان وبرنامج عمل ديربان. اليوم، على غرار الدول الممثلة هنا، نقول إننا لا نستطيع تحمل خفض درجة حذرنا، حيث أن خطر التمييز في ازدياد، في عالم يزداد عولمة وتعقيدا.

في مستهل بياني، تحدثت عن الحاجة إلى مواصلة بناء العالم على أساس المبادئ والقيم التي تلهم هذه الجمعية العامة. وأود الآن أن أذكر بروح وفلسفة الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة، الرئيس ولسون، الأب المؤسس

وقد طلب العديد من الممثلين ممارسة حقهم في الرد. استمحو لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد مستحکم (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، أشار ممثل الإمارات العربية المتحدة في ملاحظاته إلى ثلاث جزر إيرانية تقع في الخليج الفارسي. يود وفد بلادي أن يوضح أن تلك الجزر هي جزء أزلي من الأراضي الإيرانية، وأنها تقع تحت سيادة جمهورية إيران الإسلامية. وهكذا، فإننا نأسف لاستخدام أوصاف غير ملائمة لهذه الجزر الإيرانية الواقعة في الخليج الفارسي.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بينما تؤكد عزمها على مواصلة علاقاتها الودية مع دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة، تؤكد من جديد أن جميع الإجراءات والتدابير المتخذة في جزيرة أبو موسى الإيرانية تمت في إطار ممارسة حقوقها السيادية وفقا للترتيبات المنبثقة من الوثائق المتبادلة في عام ١٩٧١. إن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد لمواصلة محادثاتها الثنائية مع المسؤولين المعنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف إزالة أي سوء فهم قد يكون موجودا في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، تود جمهورية إيران الإسلامية أن تؤكد أن الاسم الصحيح فقط والمعترف به عالميا وتاريخيا للبحر الذي بين إيران وشبه الجزيرة العربية، كما أكدت الأمم المتحدة نفسها ذلك أيضا، هو الخليج الفارسي. ولذلك، فإن أي استخدام لأسماء ملفقة لذلك الجزء من المياه عار من الصحة تماما وغير مقبول على الإطلاق وليس له أي قيمة قانونية أو جغرافية أو سياسية.

إن أندورا بلد عاش لأكثر من ٧٠٠ سنة بدون جيش، ولم يشارك في أي حرب، وليست لديه صراعات داخلية. والسلام الدائم والاستقرار المستمر، اللذان نفخر بهما نحن الأندوريين، لا يقومان على أساس نظام استبدادي، يتحكم في شعبه بقبضة حديدية أو على هوى ناتج عن ردع جيران أكبر أو أكثر قوة. لا، إن السبب، في نهاية المطاف، في السلام والأمن اللذين حافظنا عليهما لما يزيد على مدى سبعة قرون، يتمثل في الجهد المتواصل لاحترام الحقوق والحريات الفردية وسيادة العدالة والإنصاف، ووجود آليات للتضامن، كما تم إبراز ذلك بشكل جيد في الاستعراض الدوري الشامل الأخير.

إن ديمقراطيتنا ونظامنا البرلماني الذي يرجع إلى قرون مضت لم يأتي نتيجة للسلام والاستقرار، بل العكس. إن السلام والأمن والاستقرار هي ثمار للديمقراطية، لأنه بدون ديمقراطية لا إمكانية للسلام أو الأمن الدائم، سواء في أندورا أو في أي مكان من العالم.

وانطلاقا من موقف التواضع الذي يحكم دعمنا للأمم المتحدة، نود أن نؤكد هنا على فكرة الالتزام بوصفها قيمة أساسية ومحور عملنا السياسي. ويفهم هذا الالتزام كإيمان عميق ليس فقط بالسلام وتكافؤ الفرص، بل أيضا بوصفه مشاركة في تحمل المسؤوليات الفردية المتعلقة بمشروع مشترك، وأخيرا وليس آخرا، كرغبة في الحوار والتفاهم. يوم الأربعاء، قال الرئيس ساركوزي في هذه الجمعية: "دعونا نختار طريق الحل التوافقي، الذي لا يعني التخلي ولا التنصل، بل هو الذي يتيح لنا المضي قدما خطوة خطوة" (A/66/PV.11). إن أندورا تعمل الآن وستظل تعمل صوب هذا الالتزام داخل المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

مندوب إيران سنويا في هذه القاعة من ادعاءات باطلة، تظهر قضية احتلالها لجزر الثلاث على أنها سوء تفاهم.

ونحن نعتبر هذا الموقف مخالفة لكافة الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمقراطية التي تثبت أن هذه الجزر الثلاث هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وسيادتها الوطنية وإقليمها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بها غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص.

وعليه فإن بلادي واستنادا إلى مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي تجدد رفضها القاطع للاحتلال الإيراني ولكافة الإجراءات العسكرية والمدنية التي تواصل إيران انتهاجها في هذه الجزر بهدف تغيير طابعها التاريخي والديمقراطي وفرض واقع احتلالها، كما وترفض محاولة إيران الالتفاف على مسألة احتلالها لهذه الجزر من خلال دعوتها لمعالجة قضايا هامشية تتناول فقط بعض نتائج احتلالها لهذه الجزر، دون تناول مسألة الاحتلال نفسها.

ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بالعمل على حث الحكومة الإسلامية الإيرانية على ترجمة حسن نواياها السلمية تجاه هذه المسألة، وذلك إما من خلال الدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية بين البلدين أو القبول بمبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني في هذه المسألة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لاحتلال هذه الجزر الثلاث وإعادةها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مصر.

السيد سالم (مصر) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب وفد بلادي أن يتكلم في ممارسة الحق في الرد على الادعاءات الزائفة تماما التي أدلى بها وزير خارجية كندا ضد مصر. نود نصيحة وزير الخارجية بالمتابعة الوثيقة للأحداث التي جرت في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في مصر، والتضامن الاجتماعي الذي أرسته كمثل للعالم بأسره.

وينبغي أن يعلم أن المسلمين والأقباط وقفوا صفا واحدا، جنبا إلى جنب، خلال تلك الثورة، وبقوا كذلك بعدها. ومنذ ٢٥ كانون الثاني/يناير، لم يتعرض أي قبلي لمضايقات ولم يحدث تعد على أي كنيسة. ونحن لا نستغرب أن تأتي تلك الاتهامات الباطلة من كندا، التي من بين جملة أمور أخرى، تعتبر نفسها دون وجه حق راعية لحقوق الإنسان في العالم، وتكيل اتهامات باطلة لبلدان ذات سيادة دون دراسة الوقائع الحقيقية بعناية أو الظروف والملابسات المحيطة بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد اليافعي (الإمارات العربية المتحدة): أجد نفسي مضطرا لاستعمال حق الرد على ما جاء قبل دقائق على لسان مندوب إيران لمسألة احتلال بلاده لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى الإدعاءات والمزاعم الباطلة غير القانونية بشأن هذه الجزر.

إن حكومة بلادي التي حرصت مرارا وتكرارا على إبداء موقفها الثابت والمبدئي تجاه قضيتها الوطنية هذه تعرب مجددا عن خيبة أملها الشديدة إزاء ما اعتاد أن يتفوه به